الفصل الخامس
الصحيح والشاذ من القراءات

المبحث الأول : القراءات الصحيحة

أولا : توطئة :

لم تكن القراءات القرآنية في الصدر الأول على عهد النبي ﷺ تعرف أقساما لها، إذ كان كل ماعرف منها على درجة واحدة مقياسه الوحيد هو السماع عن رسول الله ﷺ أو إقراره هو بصحة ما قرأ به الصحابة رضوان الله عليهم وحسب "ما علموه".

وقد كانت هذه القراءات في عهد الرسول ﷺ وعهد أبي بكر من بعده نبعا ثرا يلبي حاجة ماسّة عند القبائل ويقع من نفوس أهلها مواقع حسنة، ويقفهم جميعا على أساليب القرآن ولغته(١).

وقد علمت ـ فيما سبق ـ أن جمع عثمان رضي الله عنه للقرآن وتوحيده للمصاحف كان بسبب الخلاف الذي كثر حول الاختلاف في القراءات التي يبدو أنها كثرت بشكل ملفت، وهو أمر أخذ يسير بها في منحى يناقض مسوّغ وجودها، ويثير من المخاوف ما لا يمكن درؤه إلا بإجراء اجتهادي يحفظ للقرآن قُدْسِيَّتَهُ، فكان أن حصل ذلك من عثمان رضي الله عنه فوحّد المصاحف "وجعلها على رسم واحد وترك خارج مصحفه ما لم يجمع عليه من القراءات(٢)".

وقد كان ذلك الإجراء خطوة عملاقة، نتج عنه مقياس مهم وأساسي في الفرق بين نوعين من القراءات؛ فما وافق الرسم العثماني منها عُدّ ـ من الناحية المبدئية ـ

---

(١) انظر : القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ص٣١ . (٢) المرجع نفسه، ص ٣١

مقبولا، وما خالفه منها استبعد فلم يكن له حظ من القبول والرضى، حتى لو كان بعضه قد اشتهر قبل ذلك مما أشرنا إليه سابقا، فقد اقتضت عوامل موضوعية على ترك ذلك[1]، والتشبث بما انعقد عليه الإجماع مما وافق الرسم العثماني.

ولاشك أن إجماع القراء من الصحابة والتابعين ـ في عهد الخلفاء الراشدين، وهم كلهم متقنون مجيدون[2]، على عمل الخليفة عثمان في المصاحف قد وصد الباب أمام بروز خلافات أخرى في أمر القراءات مما جعل المسلمين جميعا ينظرون إليها نظرة واحدة لا تمايز فيها مادامت هي خاضعة لمقياس الرسم الذي حصل بخصوصه اتفاق، ولم يشذ عن ذلك من أهل القرن الأول الهجري إلا النزر القليل من التابعين الذين استمروا في القراءة بحروف تخالف الرسم العثماني أمثال : عبيد بن عمير الليثي (ت ٧٤هـ) والأسود بن يزيد النخعي (ت ٧٥هـ) و سعيد بن جبير الأسدي (ت ٩٥هـ)[3].

لكن الحال اختلفت بعد هذا الجيل الأول من القراء حيث كثر عدد القراء وكثر معهم التباس الصحيح من القراءات مع غيره، وهو أمر راع انتباه العلماء المجيدين وأفزعهم، فنبذوا أنفسهم خدمة لذلك؛ قال ابن الجزري : "ثم إن القراء بعد هؤلاء المذكورين ـ ممن أخذ عن الصحابة الذين أخذوا عن الرسول ﷺ ـ كثروا وتفرقوا في البلاد وانتشروا وخلفهم أمم بعد أمم، عرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقلّ الضّبط واتّسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحقّ، فقام جهابذة علماء الأمة وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد وبيّنوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميّزوا بين المشهور والشاذ والصحيح والفاذّ بأصول أصلوها وأركان فصلوها[4]".

---

(١) من تلك العوامل الموضوعية أن كثيرا مما استبعد في جمع عثمان كان إما مما عرف قبل العرضة الأخيرة أو من القراءة بالمرادف أو المعنى أو كان عبارة عن تفسير زيد مع النص القرآني.

(٢) انظر أسماء هؤلاء القراء، النشر جـ١ /٨، ٩ . (٣) انظر : القراءات الشاذة، ص ٣٧، ٣٨

(٤) النشر، جـ١ /٩ .

وقد وصف أحد الدارسين هذه الجهود في بداية أمرها بأنها "لم تكن متناسقة بل فردية ذاتية يلفّها التعدد والاختلاف[١]" وهو أمر طبيعي يتماشى مع منطق الأشياء حيث تولد صغيرة ثم تأخذ في النمو أو الاتساع شيئا فشيئا حتى تكتسب صفة ظاهرة محددة الأبعاد. ويبدو أن ذلك قد تطلب ما تعلق منه بأمر القراءات وقتا طويلا استمر حتى القرن الرابع الهجري، حاله في ذلك حال كثير من العلوم الإسلامية مثل الفقه والتفسير والحديث.

ثانيا : أركان القراءة الصحيحة وآراء العلماء فيها

ظل أئمة القراءات ورواتهم أو الحملة عنهم يتكاثرون خلال القرون الثلاثة الأولى، وقد سجلت كتب القراءات خلال هذه الفترة اختلافات القراء في الحروف كما عرفت عنهم، وقد تم ذلك دون الحكم عليها أو تصنيفها في أغلب الأحيان.

ومع مطلع القرن الرابع الهجري تفطّن ابن مجاهد أبو بكر أحمد بن موسى التميمي البغدادي (٢٤٥ – ٣٢٤هـ) مسبّع القراءات إلى أن هناك "من القراء الحاذق العالم بوجوه الإعراب والقراءات واللغات وأسانيد الروايات، وذلك هو الإمام المتقن، مفزع الحفّاظ ومهوى أفئدتهم، وبجانبه من يَعرِب ولكن لا علم له باختلاف القراء، فربما سمع قراءة وظنّها خطأ، مثله مثل الراوية الذي ليس له بصر بالعربية فربما نسي بعض حفظه فدخل الخطأ على لسانه، وأدهى منهما من يحسن العربية ومعرفة النحو واللغات ولكن لا علم له بالقراءات فربما أدته معرفته بالعربية إلى أن يقرأ بحرف لم يقرأ به أحد في الماضين فيكون بذلك مبتدعا[٢]".

ولقد كان ابن مجاهد سبّاقا إلى تسجيل هذه الملاحظات المهمة حول صفات القراء المتفاوتة، والتي كانت هي علّته التي تعلل بها في وضع أركان للقراءة الصحيحة

---

(١) القراءات الشاذة، ص ٣١ .

(٢) مقدمة كتاب السبعة في القراءات، ص ١٥، و انظر ص ٤٥، ٤٦ .

وتمييزها عن غيرها إذ أعلن أن القراءة الصحيحة هي التي توفرت فيها شروط ثلاثة لم يتخلف منها شرط واحد وهي :

١ ـ صحة سندها.

٢ ـ موافقتها لأحد المصاحف ولو احتمالا.

٣ ـ موافقتها لوجه من وجوه العربية.

وقد سجلت له كتب اللاحقين فضل السبق في ذلك، وهو ما نص عليه ابن الجزري في النص السابق بخصوص المبالغة في الاجتهاد وتبيين الحق المراد، وجمع الحروف والقراءات وعزوّها إلى أصحابها، والتمييز بين المشهور والشاذ بوضع أركان لذلك(١).

لقد دعا ابن مجاهد إلى شرط موافقة القراءة لوجه من وجوه العربية، وذلك من خلال إصراره على ضرورة تمكن القارئ من علوم العربية، ولعل اختياره لاثنين ـ ضمن القراء السّبعة ـ ممن شُهد لهم بالتفرد في علوم العربية هما أبوعمرو بن العلاء والكسائي دليل واضح على أهمية معرفة القارئ باللغة والإعراب والمعاني(٢)، وهو شرط لازم لغير القراء أيضا ممن يريد التعاطي مع النص القرآني من الفقهاء والمفسرين وغيرهم من علماء المسلمين وغير المسلمين على السواء. ومما ردّه لكونه لا وجه له في العربية مارواه أبو بكر الأخفش الدمشقي (ت ٣٦٠هـ) بإسناد عن ابن عامر أنه قرأ ﴿أَنْبِئْهُم﴾ [البقرة: ٣٣] بكسر الهاء مع الهمز، قال ابن مجاهد : " وهو خطأ في العربية، إنما يجوز الكسر إذا ترك الهمزة، فيكون مثل : عليهم وإليهم(٣). ومنه تخطئته لابن عامر أيضا في قراءته : ﴿اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠] بكسر الدال وإشمام الهاء الكسر، قال : "وهذا غلطٌ لأن هذه الهاء هاء وقف، لا تُعرب في حال من الأحوال، وإنما تدخل لتَبين بها حركةُ ماقبلها(٤)".

---

(١) انظر :النشر جـ١ / ٩ . (٢) انظر : القراءات الشاذة، ص٦٢ .

(٣) كتاب السبعة في القراءات، ص ١٥٤ .

(٤) كتاب السبعة في القراءات، ص ٢٦٢، وانظر أمثلة أخرى : ص ١١٥، ١٩٥، ٢١٠، ٤٥٤، ٤٨٣ .

وقد ألح ابن مجاهد أيضا على موافقة القراءة الصحيحة للرسم العثماني، وهو ما نستنتجه من موقفه من ابن شنبوذ الذي كان يقرأ بما يخالف الرسم، فقد رفع ابن مجاهد أمره إلى الوزير بن مقلة، فعُوقب وضرب حتى أعلن توبته واعترف بأن "مصحف عثمان هو الحق الذي لا يجوز خلافه ولا أن يقرأ بغير ما فيه[١]".

وقد أكد أيضا على شرط الرواية والسند في القراءة، وهو ما نستنتجه من موقفه من ابن مقسم العطار الذي "زعم أن كل ما صح له وجه في العربية لحرف من حروف القرآن المدوّنة في المصحف العثماني تجوز قراءته بها في الصلاة وغيرها، وأداه ذلك إلى أن يقرأ بحروف تخالف إجماع القراء والرواة مستخرجا لها وجوها من اللغة.[٢]" وقد رفع أمره إلى الوزير ابن مقلة أيضا كما فعل مع صاحبه ابن شنبوذ، وعُقد له مجلس وأُذْعِنَ بالتوبة من بدعته التي ابتدع.

يقول الدكتور شوقي ضيف : "وبهذين الموقفين لابن مجاهد من ابن مقسم العطار وابن شنبوذ يكون قد وضع أصلين أساسيين في قبول القراءات؛ الأصل الأول : أن تكون مطابقة لخط المصحف العثماني، والأصل الثاني : أن تكون صحيحة السند، حملها رواة مُوَثَّقون حتى زمن القارئ[٣]."

وقد ورّث ابن مجاهد من جاءوا بعده من علماء القراءات والدارسين هذه الأركان فلم يتخلف عند المجيدين منهم أي واحد منها. وممن تابعه في ذلك ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) الذي اشترط هو الآخر "مطابقة اللفظ للمصحف، وصحة الوجه في الإعراب، و أن يكون الوجه قد توارثته الأمة[٤]".

كما تابعه أيضا مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) الذي طرح فكرة مقاييس ما صح من القراءات طرحا أكثر تجريدا، مؤكدا على ما يلزم من الشروط لذلك فقال : "وإنما الأصل الذي يعتمد عليه في هذا أن ما صح سنده واستقام وجهه في

---

(١) مقدمة كتاب السبعة في القراءات، ص ١٨ .
(٢) مقدمة كتاب السّبعة، ص ١٩ .
(٣) نفسه، ص ١٩ .
(٤) القراءات الشاذة، ص ٦٨، ٦٩ .

العربية ووافق لفظه خط المصحف فهو من السبعة المنصوص عليها[١]، ولو رواه سبعون ألفا متفرقين أو مجتمعين، فهذا هو الأصل الذي يبنى عليه من قبول القراءات عن سبعة أو سبعة آلاف، فاعرفه وابن عليه[٢]." وتلاحظ أن مكي القيسي قد جرد القراءات الصحيحة فلم يشترط أن تكون منسوبة إلى أحد السبعة الذين نص ابن مجاهد على صحة قراءاتهم إلا النادر منها، ولم ينسبها أيضا إلى العشرة أو الأربعة عشر الذين نص عليهم كثير من اللاحقين، إنما شرطه من الناحية النظرية أن تكون القراءة مبنية على الأركان الثلاثة المذكورة مستندة عليها دون سواها.

غير أن مكي من الناحية التطبيقية لم يضف شيئا، فقد وضع كتابيْ "التبصرة" و"الكشف" وكلاهما يدور في فلك القراءات السبع التي حددها ابن مجاهد[٣].

وقد توالت اجتهادات علماء القراءات بعد مكي القيسي مرورا بالقرون الثلاثة : السادس والسابع والثامن[٤] حتى مجيء ابن الجزري في القرن التاسع الهجري "الذي قلب هذا الفنّ على جوانبه وأشبعه دراسة وتحقيقا مستعينا بمحفوظه الغزير المتصل بالرجال والكتب[٥]" وانتهى إلى أن مَنْ سبقوه في هذا الفن أمثال أبي عمرو الداني والقاسم بن فيرة الشاطبي وغيرهما. مع اجتهادهم المشهود به لهم ـ قد قصّروا بقَصْرِهم القراءات الصحيحة على سبعة من القراء دون سواهم اقتداء بابن مجاهد فَتُنُوسيت قراءات صحيحة كثيرة، قال : "وإني لما رأيت الهمم قد قَصُرَت ومعالمَ هذا العلم

---

(١) يريد : الأحرف السبعة التي في الحديث الشريف لا القراء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد.

(٢) الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب، تحقيق : محيى الدين رمضان، دار المأمون للتراث دمشق ١٩٧٩، ص٦٦ .

(٣) انظر : القراءات الشاذة، ص ٧١

(٤) من أشهر من ظهر في هذه الفترة عبد الرحمن أبو القاسم المقدسي الدمشقي المشهور بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ) صاحب كتاب المرشد الوجيز في القراءات. انظر آراءه في "منجد المقرئين ص ٢٣٩ ومابعدها.

(٥) القراءات الشاذة ص ٧١،٧٢، وانظر أسانيد ابن الجزري في أخذه للقراءات العشر. النشر جـ١ / ٥٨ وما بعدها

الشريف قد دثرت، وخلت من أئمته الآفاق، وأقْوَتْ[1] مِنْ مُوقِفٍ على صحيح الاختلاف والاتفاق وتُرك لذلك أكثر القراءات المشهورة، ونسي غالب الروايات الصحيحة المذكورة، حتى كاد الناس لم يثبتوا قرآنا إلا مافي الشاطبية[2] والتيسير[3]، ولم يعلموا قراءات سوى ما فيهما من النزر اليسير، وكان من الواجب عليّ التعريف بصحيح القراءات، والتوقيف على المقبول من منقول مشهور الروايات، فعمدتُ إلى إثبات ما وصل إليّ من قراءاتهم، وأوثّق مَاصَحَّ لدي من رواياتهم، من الأئمة العشرة قراء الأمصار، والمقتدى بهم في سالف الأعصار.[4]"

ونتيجة لكثرة تقليب ابن الجزري لهذا الفن وكثرة تمحيصه له فقد تمّ اختياره لهؤلاء العشرة: السبعة الذين خصهم ابن مجاهد في كتابه وتابعه غيره في ذلك وثلاثة آخرون هم : أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني (ت ١٣٠ هـ)، ويعقوب ابن إسحاق الحضرمي البصري (ت٢٠٥ هـ)، وخلف بن هشام البزار البغدادي (ت٢٢٩هـ)، فهؤلاء العشرة هم الذين تتوفر قراءاتهم - كما يرى ابن الجزري - على شروط الصحة إلا ما شذّ عندهم من حروف قليلة.

وقد أعاد ابن الجزري التأكيد على شروط السابقين في صحة القراءة موافقا لهم في ذلك فقال : "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها...[5]"

فأما موافقة العربية ولو بوجه فإن ابن الجزري حدّد ذلك بقوله : "سواء أكان أفصح أم فصيحًا، مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه اختلافا لا يضرّ مثله[6]." وقوله:

---

(١) أقوت : خلت، أقوت الدار : خلت وأقفرت، انظر : لسان العرب ٥ / ٣٧٩٠ مادة "قوا".

(٢) الشاطبية : منظومة لامية في القراءات السبع اشتهرت، عرفت أيضا باسم "حرز الأماني ووجه التهاني" سميت بالشاطبية نسبة لصاحبها أبو القاسم ابن فيرة الشاطبي الأندلسي نزيل مصر.

(٣) التيسير : كتاب آخر في القراءات السبع لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) نسبة إلى دانية بالأندلس.

(٤) النشر، جـ١ / ٥٤ . (٥) النشر، جـ١ / ٩ . (٦) النشر، جـ ١ / ١٠ .

اختلافا لا يضر مثله : يعني اختلافا لا يضر غيره من الركنين الآخرين، وبدرجة أخص الركن الثالث، أي السند "إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم[١]." وهو إذ يشترط عدم تعارض وجه الإعراب أو العربية مع الأثر المسند، إنما يفعل ذلك ليرد على بعض النحاة الذين أنكروا قراءات مشهورة كقراءة ابن عامر ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧] بنصب نون "يكون"، وقراءة أبي عمرو بن العلاء ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٤] بإسكان الهمزة، وغير ذلك، وقد استند في ذلك إلى قول أبي عمرو الداني : "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية[٢]."

وأما موافقة القراءة الصحيحة للرسم، فيبدو أن ابن الجزري كان أكثر تحديدا لذلك وأكثر تدقيقا فيه حيث قال شارحا : "ونعني به ما يوافق الرسم ولو تقديراً إذ موافقة الرسم قد تكون تحقيقا وهي الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديراً وهي الموافقة احتمالا[٣]." فمما وافق المصحف تقديرا قراءة عاصم ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤] بألف بعد لام « ملك ».

وأما الموافقة الصريحة فهي التي توافق رسم مصحف دون مصحف آخر من المصاحف العثمانية الموزعة على الأمصار مما ثبت اختلاف رسمه تمثيلا لقراءات صحيحة لم يحتوها رسم واحد كقراءة ابن كثير ﴿ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ ﴾ [التوبة: ١٠٠] بزيادة "من" فإن ذلك ثابت في المصحف المكي[٤]" وقراءة السبعة غير نافع وابن عامر ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ [الحديد : ٢٤] بزيادة "هو" التي أثبتت في مصاحف مكة والعراق[٥]، وغير ذلك من مواضع ثبت اختلاف المصاحف فيها ووردت قراءة الأئمة موافقة لها[٦].

---

(١) النشر، جـ١ / ١٠ .
(٢) النشر، جـ١ / ١٠، ١١ .
(٣) النشر جـ١ / ١١ .
(٤) انظر : كتاب السبعة، ص ٣١٧ .
(٥) انظر : كتاب السبعة، ص ٦٢٧ .
(٦) انظر : النشر جـ١ / ١١ .

وأما صحة السند، فهو يقوم عنده على « أن يرويَ تلك القراءة العدل الضابط عن مثله حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو ممّا شذّ بها بعضهم[١] ."

وتلاحظ أن في عبارة ابن الجزري "حتى تنتهي" إطلاق وتعميم ولكنه مقصود كذلك، إذ لم يرد ابن الجزري التصريح ببلوغ السند إلى النبي ﷺ كما هو حال المسند من الحديث الشريف الذي يشترط فيه أن ينتهي إسناده إلى النبي ﷺ على عكس المرسل أو المنقطع[٢]. وإن كان بعض الدارسين لا يرى معنى لسند القراءة غير بلوغه إلى النبي ﷺ[٣].

والذي يظهر أن موقف ابن الجزري بخصوص هذا الركن موقف مضطرب، ليس في أمر اشتراطه من عدمه، إذ أن اشتراطه لاخلاف فيه، فلا حديث عن قراءة صحيحة إلا به فهو يعني الرواية أو الأثر وهي خاصية أساسية في القراءات، ولكن ذلك الاضطراب كان يخص بلوغ السّند حدّ التواتر وعدم بلوغه ذلك الحدّ.

ثالثا : القراءات الصحيحة بين التواتر وصحة السند

من المعلوم أن القرآن نُقل إلينا بالتواتر كما سبقت الإشارة إلى ذلك[٤]. ولكن هل يشترط التواتر في كل حرف من حروفه لصحة القراءة به، أم يكفي أنه اشتهر بين القراء سلفًا وخلفًا فتقوم الشهرة أو صحة السند مقام التواتر ؟

قال ابن الجزري عند حديثه عن الركن الثالث (صحة السند) : "وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا مما لا يخفى

---

(١) النشر جـ١ /١٣ .
(٢) انظر، كتاب : التعريفات للجرجاني، ص ٢٤١ ولسان العرب ٣/٢٤٣ مادة "سند"
(٣) انظر : القبس الجامع لقراءة نافع، ص ٢٤ .
(٤) انظر : تعريف القرآن، الفصل الأول. ص٧ .

ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الآخرين[١] من الرسم وغيره إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترا عن النبي ﷺ وجب قبوله وقُطع بكونه قرآنًا سواء وافق الرسم أم خالفه. وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابث عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم، ولقد كنتُ قبلُ أجنح إلى هذا القول[٢]، ثم ظهر فساده وموافقة أئمة السلف والخلف[٣]."

ومعلوم أن الخبر المتواتر هو ما حدّث به واحد عن واحد، وأصل التواتر في اللغة من الوتر وهو الفرد، أي أن تجعل كل واحد بعد صاحبه فرداً فرداً بشرط أن لا يكون ذلك متداركا إذ لا بد فيه من فواصل زمنية[٤].

والمتواتر من القراءات ما رواه جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم، واتفقت الطرق على نقلها حتى تنتهي[٥].

ويبدو ـ مع هذا ـ أن التواتر مختلف فيه عند علماء القراءات، فقد ذهب بعضهم إلى تعيين عدد النَّقَلَة، وذهب آخرون إلى عدم التّعْيين، قال ابن الجزري : " ونعني بالتواتر ما رواه جماعةٌ عن جماعةٍ كذا إلى منتهاه، يفيد العلم من [غير[٦]] تعيين عدد، هذا هو الصحيح، وقيل بالتعيين، واختلفوا فيه، فقيل : ستّة، وقيل : اثنا عشر، وقيل : عشرون، وقيل : أربعون، وقيل : سبعون[٧]."

هذا أمر مختلف فيه، وهو عدد المنقول عنهم إلى منتهى المرويّ، وقد اشترط علماء الأصول تساوي العدد في الروايات[٨].

---

(١) في الأصل : الأخيرين، والصحيح ما أثبتناه.
(٢) سجل ابن الجزري هذا الرأي في "منجد المقرئين" (ص٩١) حيث جعل الشرط الثالث في صحة القراءة هو تواترها لا صحة سندها.
(٣) النشر جـ١ / ١٣ .
(٤) انظر : لسان العرب "مادة" "وتر".
(٥) انظر : منجد المقرئين ص ٩٣، والقبس الجامع لقراءة نافع، ص ٢١، والتعريفات ص ٧٦ .
(٦) في الأصل : "من تعيين" بإسقاط "غير" والصحيح ما أثبتناه، يدل على ذلك ما ذكر بعده (وذهب آخرون إلى عدم التعيين).
(٧) منجد المقرئين، ص ٩٣ .
(٨) انظر : الجمع الصوتي الأول للقرآن، ص ١٣٣ .

وهناك أمر ثان هو اتّفاق الطرق واختلافها، إذ هناك من اشترط اتفاق الطرق جميعا عند كل النقلة كأبي شامة الدمشقي، وهناك من لم يشترط ذلك، ولا يعني اختلاف النقل عندهم بالضرورة أنّ القراءة غير متواترة، وإنما يعني أن فريقا من القراء لم تبلغه القراءة على درجة واحدة(١).

وقد ذهب بعضهم إلى حدّ اشتراط أن يكون عدد رواة المتواتر من القراءات موزعين في البلدان الإسلامية، بحيث لوْ أراد أحد أن يغيّر أو يحرّف منعوه(٢).

وهناك أمر ثالث مختلف فيه أيضا، وهو بلوغ تواتر القراءات الصحيحة إلى الرسول ﷺ من عدمه، فبعضهم يشترط ذلك، وبعضهم يكتفي باشتراط تواترها عمن نسبت إليهم من القراء ؛ قال الإمام الزركشي : "والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة، أما تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر(٣)."

على كل حال، لقد احتاط ابن الجزري وغيره في اشتراط التواتر كيفما كان ـ متفق فيه أو مختلف حول عدد نقلته وطرقهم ـ وذلك لوجود قراءات صحيحة كثيرة لا يبدو شرط التواتر متحققا فيها، ومع ذلك فإنه لا يشك هو وغيره ممن كان له طول تأمل ومعايشة للقراءات من العلماء المجيدين في صحتها على الرغم من انفراد بعض الرواة بنقل ذلك ولكنه "استفاض نقله وتلقاه الأئمة بالقبول(٤)." فيما بعد، لأن المنفرد بنقله عدل ضابط يحصل العلم بمَرْوِيِّه(٥). وهذا محمول عند ابن الجزري وغيره على راوي الحديث المشهور، ولعلهم قاسوه أيضا على ثبوت قرآنية ماجاء به خريمة الأنصاري أثناء الجمع البكري، ومعنى ذلك أن هذا النوع في الأصل من الآحاد، لعدم تعدد رواته، لكنه صار "كالمتواتر بعد القرن الأول".(٦) أي أنه استفاض واشتهر؛ قال ابن الجزري : "وإنما المقروء به عن القراء العشرة على قسمين : متواتر، وصحيح

---

(١) انظر : القراءات الشاذة، ص ٧٣ .
(٢) انظر : الجمع الصوتي، ص ١٧٢ .
(٣) البرهان في علوم القرآن جـ١ / ٣١٩ .
(٤) منجد المقرئين، ص ٩٤ .
(٥) انظر : منجد المقرئين، ص ١٠٤ .
(٦) التعريفات، ص ٢٤٤ .

مسْتفاض متلقى بالقبول، والقطع حاصل بهما[1]." غير أن ابن الجزري عَدَل عن هذا فأقر بالتواتر شرطا من شروط صحة القراءة[2]، وهو ما كان يميل إليه في البداية.

والذي يمكن استخلاصهُ بخصوص أمر صحة القراءة أن العلماء قد نظروا إليه في ضوء نظرة علماء الحديث إلى الصحيح منه فقسموه إلى قسمين : متواتر ومشهور، وكذلك فعل علماء القراءات فقسموها إلى قسمين :

١ ـ **قراءات متواترة** : وهي التي رواها جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب[3]. وقد اختيرت سبع قراءات من هذا النوع هي التي كان لابن مجاهد فضل السّبق في اختيارها، وأصحابها هم : نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو ابن العلاء البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيون.

٢ ـ **قراءات مشهورة** : وهي ما صح سندها بنقل العدل الضابط عن مثله، ووافقت العربية والرسم العثماني فتُلقيت بالقبول. وقد اختير من هذا النوع ثلاث قراءات، وأصحابها هم :

أبو جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي البصري، وخلف البزّار البغدادي[4].

رابعا : علل تسبيع القراءات الصحيحة

مما لا شك فيه أن وراء أي تصنيف من التصانيف في أي علم من العلوم أو فَنٍّ من الفنون غاية أو سبب محدد لم يفت أهل تلك التصانيف أن ينبهوا عليه منذ البداية، وهو الأمر الذي لم يغفله ابن مجاهد فأحال عليه في مقدمة كتاب "السبعة في القراءات"، ذلك أن أمر القراءات قد بلغ على عهده مرحلة دقيقة وخطيرة ببلوغ عدد القراء حدًا لا يكاد يحصى، اختلط فيه جيّدهم بمن هو دون ذلك، كما كثر مع ذلك اختلافهم، والتبست القراءات الصحيحة مع غيرها مما لم يصح. وقد تفطن

---

(١) منجد المقرئين، ص ١٠٦ . (٢) انظر القراءات الشاذة، ص ٧٣ .
(٣) انظر : القبس الجامع لقراءة نافع، ص ٢١، والجمع الصوتي الأول للقرآن، ص ١٣٢ .
(٤) انظر : الجمع الصوتي، ص ١٣٢، ١٣٣ .

ابن مجاهد لذلك ورأى أن "من حملة القرآن المُعْرب العالم بوجوه الإعراب والقراءات العارف باللغات ومعاني الكلمات، البصير بعيب القراءات المنتقد للآثار... ومنهم من يعرب ويلحن ولا علم له بغير ذلك... ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلّم... وقد ينسى الحافظ فيضيع السّماع وتشتبه عليه الحروف... ومنهم من يعرب قراءته ويبصر المعاني ويعرف اللغات ولا علم له بالقراءات (أي : كسُنّة يجب اتباعها) واختلاف الناس والآثار..."[1].

وقد أشرنا إلى مضمون هذا النص في مطلع حديثنا عن القراءات الصحيحة، وأن ذلك كان وراء اجتهاد ابن مجاهد في وضع أركان للقراءة الصحيحة تمييزاً لها عن غيرها مما لم يصح، وهو الأمر الذي نبّه إليه كثير من علماء القراءات الذين جاءوا بعد ابن مجاهد، منهم ابن الجزري الذي وقفنا عند نص سابق له بخصوص هذا الأمر.

يقول الدكتور شوقي ضيف ـ محقق كتاب : السبعة في القراءات ـ بعد ذكره لسيل القراءات والقراء الذي ظل يتزايد خلال القرن الثالث الهجري وتتزايد معه الطرق وتختلف درجات القراء ـ يقول : "وكل ذلك جعل من الضروري أن يتجرد عالم من علماء القراءات أو طائفة من جهابذتها ليقابلوا بين القراءات الكثيرة التي شاعت في العالم الإسلامي ويستخلصوا منها للناس قراءات يحملونهم عليها حتى لا يتفاقم ويلتبس الباطل بالحق، وتصبح قراءة القرآن فوضى، لكل أن يقرأ حسب معرفته، بدون بصر تام بوجوه القراءات، وبدون تمييز بين المتواتر المشهور منها وغير المتواتر. ولم يلبث ابن مجاهد أن نهض بهذا العبء الرائع الذي تنوء به جماعات العلماء من القراء الأفذاذ، فاختار بعد البحث والفحص الطويل سبعة من أئمة القراءات حمل عليهم المسلمون[2] في جميع أقطارهم وأمصارهم، وبذلك لَمَّ الشّعث، وأدرك الأمَّةَ قبل أن يتّسع بينها الخلافُ في قراءات كتابها السّماوي العظيم[3]."

---

(١) كتاب السبعة في القراءات، ص ٤٥، ٤٦ .

(٢) في الأصل "المسلمين" بالياء. والصحيح ما أثبتناه – بالواو – لأنه فاعل.

(٣) مقدمة كتاب السبعة في القراءات، ص ١٥ .

ويمكن في ضوء ما ذكرنا أن نلخص علل تسْبيع القراءات فيما يلي :

١ ـ أنّ هؤلاء القراء السّبعة الذين اكتفى بهم ابن مجاهد اشتهروا أكثر من غيرهم، واجتمعت فيهم صفات حميدة موضوعية أهلتهم للحظوة بالتقدم والتفرد عن أترابهم، وذلك ما ضمنه مكي بن أبي طالب القيسي قوله : "والسبب في اشتهار هؤلاء السبعة دون غيرهم أن عثمان رضي الله عنه لما كتب المصاحف ووجهها إلى الأمصار، وكان القراء في العصر الثاني والثالث كثيري العدد فأراد الناس أن يقتصروا في العصر الرابع على ما وافق المصحف، فنظروا إلى إمام مشهور بالفقه والأمانة في النقل، وحسن الدين وكمال العلم، قد طال عمره واشتهر أمره، وأجمع أهل مصره على عدالته، فأفردوا من كل مصر وجّه إليه عثمان مصحفًا إماماً[١] هذه صفة قراءته على مصحف ذلك المصر، فكان أبو عمرو من أهل البصرة، وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسوادها، والكسائي من العراق[٢]، وابن كثير من أهل مكة، وابن عامر من أهل الشام، ونافع من أهل المدينة، كلّهم ممن اشتهرت إمامتهم، وطال عمرهم في الإقراء، وارتحل الناس إليهم من البلدان[٣]."

٢ ـ أن ما ضمنه ابن مجاهد كتابه من قراءات هؤلاء السّبعة هو المتواتر منها الذي جمع شروط الصحة. وقد وجد أن ذلك كان غالبًا عندهم دون غيرهم، وهو ما نستخلصه من قول ابن الجزري: "غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءاتهم تركن النفس إلى ما نُقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم[٤]." وقد حرص ابن مجاهد على ألا يضمّن "كتاب السبعة" ما نقل

---

(١) إماما : مفعول الفعل أفرد وليس صفة للمصحف، أي إمامًا من أئمة القراءات.

(٢) هو من أهل الكوفة أيضا، معدود من قرائها ونحاتها (انظر : معرفة القراء الكبار جـ١ / ١٢٠) ولد بها سنة ١١٩ هـ (انظر المدارس النحوية، د.شوقي ضيف، ص ١٧٢). ولعله نسب إلى العراق لأنه كثير الترحال طلبا للعلم وقد يكون ولد في غير الكوفة، قال الزبيدي : "ودخل الكوفة وهو غلام" (طبقات النحويين واللغويين، ص ١٢٧).

(٣) البرهان جـ١ / ٣٢٩، ٣٣٠، و انظر : الإتقان جـ١ / ١٠٦، ١٠٧ .

(٤) النشر جـ١ / ١٠ وانظر : الإتقان جـ١ / ١٠٠ .

عنهم من روايات شاذة[١]، حيث عاد بعد إنهاء ذلك الكتاب الخاص بالقراءات الصحيحة إلى تأليف كتاب آخر في ما شذ منها[٢].

٣ ـ أنه كان واجبا على علماء الأمة المتخصصين ـ بعد أن وصلت القراءات إلى مرحلة اختلط فيها الصحيح بالغلط ـ التصدي والحيلولة دون انتشار ما خالف الإجماع من تلك القراءات، وذلك اقتداء بفعل الصحابة رضي الله عنهم في جمعهم للقرآن وتوحيدهم للمصاحف، فكان أن قام بذلك ابن مجاهد اقتداء بفعل عثمان في المصحف متأثرا به، إذ أن كل عمل من العملين إنما كان هدفه درء الخلاف، والعمل على إجماع الأمة وتوحيد كلمتها، وسدّ الطريق أمام كل ما كان سببا في الفرقة والاختلاف أو تشويه النص القرآني بما لم يصح من القراءات والروايات.

٤ ـ أن ابن مجاهد ـ مع تأثره بعثمان في اختياره لما صح من القراءات واشتهر واقتصاره على ذلك ـ قد راعى أن تكون اختياراته ممثلة للأمصار الإسلامية "التي خرج منها علم النبوّة من القرآن وتفسيره والحديث والفقه في الأعمال الباطنة والظاهرة وسائر العلوم الدينية[٣]."، وهي تلك الأمصار التي حظي كل واحد منها بنسخة من المصحف العثماني المجمع عليه وبقارئ نابه من الجيل الأول جيل الأعلام الذين صاحبوا رسول الله ﷺ وتعلموا منه، فاختيار ابن مجاهد لم يكن اعتباطيا بل إنه قد "بالغ في اجتهاده حتى استصفى سبعة من أئمة القراء في أمصار خمسة هي أهم الأمصار التي حملت عنها القراءات في العالم الإسلامي، وهي المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام[٤]."

ومعلوم أن كلاً من "البحرين" و"اليمن" ورد في الأثر أن عثمان بعث إليهما

---

(١) انظر : القراءات الشاذة ص ٦٢ .
(٢) انظر : مقدمة كتاب السبعة في القراءات، ص ١٥ .
(٣) مقدمة كتاب : إبراز المعاني من حرز الأماني، ص ٢٢ .
(٤) مقدمة كتاب : السبعة في القراءات، ص ٢٠ .

أيضا بنسختين من المصحف الإمام، ولكن ذلك لم يشتهر كما لم يشتهر من أهل البلدين من القراء اشتهار هؤلاء السبعة، يقول مكي بن أبي طالب في معرض حديثه عن عدد المصاحف العثمانية المنسوخة : " .. لكن لما لم يُسمع لهذين المصحفين خبر[1]، وأراد ابن مجاهد وغيره مراعاة عدد المصاحف استبدلوا من مصحف البحرين واليمن قارئين كمل بهما العدد[2]."

٥ ـ أن الاكتفاء بسبعة من القراء الأئمة ـ كاختيار ـ كان ضمن موجة عمّت جميع العلوم الإسلامية، إذ وصلت هذه العلوم بشتى فروعها إلى مرحلة كان لا بد فيها من وضع حدود ومقاييس لكل واحد منها بعد أن قطعت أشواطا بعيدة خلال القرون الثلاثة الهجرية الأولى.

وقد كان طبيعيا أن يكون الاهتمام في المراحل الأولى يتوجه إلى جمع متفرق تلك العلوم ؛ فوجدت المهتمين بالحديث يسعون في جمع ما تفرق من الأحاديث النبوية الشريفة وما يتصل بسيرته ﷺ قبل أن تقسم تلك الأحاديث في مرحلة لاحقة إلى أنواع : صحيح وحسن وضعيف ومسند ومرسل، ووجدت الفقهاء يسلكون السبيل نفسها في جمع ما تفرق من الآراء المستخلصة حول الأحكام قبل أن ينتج عن ذلك مذاهب فقهية عرفت واشتهرت، وبالمثل كان علماء اللغة يهتمون بجمع ما تفرق من مادة لغوية أفضت في النهاية إلى وضع القواعد اللغوية والنحوية ضمن منهج معياري كان لعلماء البصرة اليد الطولى فيه.

وقد كان لعلماء القراءات في النهاية ـ كغيرهم ـ معيارهم ومقياسهم المفضل المختار وهو الذي توصل إليه ابن مجاهد بعد بحث طويل نتج عنه استخلاص سبعة قراء اشتملت قراءاتهم على مقاييس القراءة النموذجية الصحيحة المشهورة، وقد أثار تسبيع القراءات النموذجي هذا انتباه المستشرق "جولد تسيهر" فنصّ عليه بقوله:

---

(١) في الأصل : "خبراً" بالنصب، والصحيح ما أثبتناه لأنه نائب فاعل، و "يُسمع" بضم الياء.
(٢) الإتقان جـ١ / ١٠٧ .

"وكان القصد بهذا ـ الاختيار ـ أخيرا إلى الوقوف على أرض ثابتة تجاه التصرف الاختياري الآخذ في النموّ وما كان يُخْشَى من عدم التقيد بحائط ولا ضابط[١]."

٦ ـ أن هؤلاء السّبعة ـ كما أنهم ممثلون للأمصار الإسلامية المهمة ـ هم ممثلون لأكثر قرّاء المسلمين، فنحن إذا أمعنا النظر في السبعة الذين أُلحقوا بسبعة ابن مجاهد "وجدنا أولهم أبا جعفر يزيد بن القعقاع مقرئ المدينة كان أستاذا لنافع، وكان ابن مجاهد اكتفى بالتلميذ عن الأستاذ لأن قراءته كانت أكثر شيوعًا على ألسنة القراء بمصره، وبالمثل اكتفى بأبي عمرو بن العلاء عن تلميذَيْه يعقوب الحضرمي، أحد القراء العشرة، واليزيدي أحد الأربعة عشر، ولعله ترك قراءة خلف بن هشام أحد العشرة لما ذكره ابن الجزري في كتابه (النشر) من أن قراءته لا تخرج عن قراءة الكوفيين[٢]، وأيضا لعله ترك الأعمش أستاذ حمزة للسبب نفسه، وقلْ ذلك أيضا في الحسن البصري بالقياس إلى أبي عمرو بن العلاء إمام القراء البصريين. وقد ذكر ابن مجاهد نفسه في حديثه عن ابن كثير في فواتح كتابه[٣] أن أهل مكة لم يجمعوا على قراءة ابن محيصن تتمة القراء الأربعة عشر بينما أجمعوا على قراءة ابن كثير[٤]."

وفوق تمثيل هؤلاء السبعة لأكثر القراء فإنهم جميعا أو بعضهم يمثلون مدارس أو مذاهب متميزة في القراءة ؛ يقول "جولد تسيهر" : "فكما حصل الاعتراف في التشريع بأئمة المذاهب الأربعة[٥]، حصل الاعتراف في دائرة القراءة القرآنية على مضيّ الوقت بسبع مدارس تمثل كل منها اتجاها في القراءة[٦]." وهو ما استخلصه الدكتور شوقي ضيف أيضا من أن ابن مجاهد رأى "لكل قارئ من قراء الكوفة الثلاثة (عاصم وحمزة والكسائي) مذهبا متميّزا في القراءة ينفرد به عن زميليْه حمله عنه جِلّةُ القراء في العالم الإسلامي فرأي (يعني : ابن مجاهد) أن يستبقيَهم جميعًا[٧]."

---

(١) مذاهب التفسير الإسلامي، ص ٥٩ .
(٢) انظر : النشر جـ١ / ٤٥ .
(٣) انظر : كتاب السبعة في القراءات، ص ٦٥ .
(٤) مقدمة كتاب السبعة، ص ٢٢، ٢٣ .
(٥) هي المذاهب الفقهية المشهورة : المالكي، والشافعي، والحنفي، والحنبلي.
(٦) مذاهب التفسير الإسلامي، ص ٥٦ .
(٧) مقدمة كتاب السبعة، ص ٢٠ .

٧ ـ أن اختيار ابن مجاهد لسبعة من القراء يمثلون بقية القراء في العالم الإسلامي يتماشى ومذهب البغداديّين الانتخابي الذي عاش ابن مجاهد في أحضانه وتعايش معه. ومعلوم أن المنافسة في شتى المعارف والعلوم الإسلامية في بلاد العراق كانت البصرة والكوفة مسرحًا لها، وأن بغداد متأخرّة عنهما في ذلك مغترفة من علومهما بشكل يتماشى والمذهب الانتخابي العام الذي ارتضاه البغداديّون لأنفسهم. ولعل ابن مجاهد كان إلى مذهب الكوفيين أمْيَلَ لعلتين:

أ ـ الأولى : أن مذهب الكوفيين إلى السماع والرواية أميل، والقراءات تعتمد بالأساس على ذلك، بل إنها السماع والسماع هي، إذ لا سبيل إلى القياس فيها لأنها علم نقل ورواية لا علم عقل ودراية.

ب ـ الثانية : أن ابن مجاهد فيما يبدو كان له اهتمام بمذهب الكوفيين اللغوي النحوي حيث "أقبل على أساتذة النحو الكوفيين يأخذ ما عندهم، وفي كتابه (السبعة في القراءات) بعض اصطلاحات النحو الكوفي[١]."

إن في اختياره ثلاثة أئمة من قراء أهل الكوفة هم : عاصم وحمزة والكسائي، واكتفائه بواحد فقط عن كل مصر من الأمصار الأخرى، مايدل على ميله ذلك، بل إن اختياره للكسائي وإثباته في موضع يعقوب الحضرمي البصري ـ كما يقول بعضهم[٢] ـ لدليل على ذلك.

وقد ذهب بعض أئمة القراءة إلى القول : "لولا أن ابن مجاهد سبقني إلى حمزة (الكوفي) لجعلت مكانه يعقوب الحضرمي إمام جامع البصرة وإمام قراء البصرة في زمانه في رأس المائتين[٣]."

على كل حال، إن اختيار ابن مجاهد لثلاثة كوفيين ضمن سبعته يدل على ميله إلى الرواية والأثر، وذلك ألصق بالقراءة، ولكن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن

---

(١) مقدمة كتاب السبعة، ص ١٦ .
(٢) انظر : النشر جـ١ / ٣٧ .
(٣) النشر جـ١ / ٣٩ .

القراء غير الكوفيين ضمن الأئمة السبعة هم أقل اهتماما بالأثر والرواية، بل إن محفوظ كل إمام من حزوف القراءة كما أثرت عن السلف الصالح هو الأساس في إجازة أي قارئ واعتماد قراءته سواء كان من السّبعة أم من غيرهم.

٨ ـ لقد شاع أن تسبيع ابن مجاهد للقراءات إنما كان بغرض مطابقة سبعة حديث الأحرف التي نزل بها القرآن بدرجة أولى[١]، ومطابقة ذلك أيضا بدرجة أقل لعدد المصاحف التي بثها عثمان رضي الله عنه في الآفاق[٢].

إننا لا نزعم أبداً أن ابن مجاهد لم يكن يقصد إلى ذلك خاصة أن الرقم "سبعة" له جاذبية وسحر في أذهان الناس[٣] بصفة عامة والعرب والمسلمين منهم على وجه الخصوص، ولك أن تذكر ما شئت من ذلك مما جاء في القرآن الكريم[٤] والأحاديث النبوية الشريفة، وما ورد من ذلك أيضا في الأقوال المأثورة و ما نجد من ذلك في عاداتنا العربية والإسلامية.

ولعل جاذبية هذا الرقم وسحره هي التي جعلت بعض المصنفين من الكُتَّاب لايتعدونه في ذكرهم لطائفة من العلماء، وهو ما فعله الإمام شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ) في كتابة "معرفة القراء الكبار" حيث اكتفى بذكر سبعة من الصحابة القراء دون سواهم معللا ذلك بقوله : "فهؤلاء الذين بلغنا أنهم حفظوا القرآن في حياة النبي ﷺ وأخذ عنهم عرضا، وعليهم دارت أسانيد قراءة الأئمة العشرة[٥] .

---

(١) انظر النشر : جـ١ / ٣٩ وهو رأي ابن تيمية.

(٢) انظر : الإتقان جـ ١ / ١٠٧ وهو رأي مكي بن أبي طالب القيسي.

(٣) انظر : القراءات الشاذة، ص ٦٥ .

(٤) ورد في القرآن مسبعا كلا من (أ) السموات السبع : البقرة ٢٩، فصلت ١٢، الطلاق ١٢، الملك ٣، نوح ١٥، الإسراء ٤٤، المؤمنون ١٧، ٨٦، النبأ ١٢ (ب) الأرضين السبع : الطلاق ١٢ (جـ) السنين السبع : يوسف ٤٧، ٤٨ ـ (د) الأيام السبع : البقرة ١٩٦ (هـ) الليالي السبع: الحاقة ٧ (و) البقرات السبع : يوسف ٤٣، ٤٦ ـ (ز) السنابل السبع : يوسف ٤٣، ٤٦ ـ (ح) المثاني السبع : الحجر ٨٧ (ط) أبواب جهنم السبعة : الحجر ٤٤ ـ (ي) أهل الكهف السبعة : الكهف ٢٢ .

(٥) معرفة القراء الكبار جـ١ / ٤٢ .

"وما نظنه إلا مسترشدا هو الآخر بما ورد من الآثار مسَبِّعًا كالأحرف السبعة والمصاحف السبعة وجماع القرآن السبعة على عهْد النبي ﷺ[1]، بل لا نستبعد أن يكون الذهبي مقتفيا في ذلك لأثر ابن مجاهد في تسبيعه للقراءات، والله أعلم".

وبعد، فقد شفعت لابن مجاهد هذه العلل مجتمعة في أن يحظى عمله بالقبول لدى عامة العلماء المهتمين بأمر القراءات القرآنية، ولعلهم رأوا فيه ما رآه الصحابة والتابعون في توحيد عثمان للمصاحف، خاصة أن هؤلاء الأئمة السبعة قد جمعوا خصائص ميّزتهم وجعلتهم على رأس أئمة القراءة، وهي : شهرتهم بالثقة، والأمانة في النقل، وحسن الدراية، وكمال العلم بطول عمرهم في مجالس القراءة والإقراء، وإجماع أهل أمصارهم على عدالتهم، والتزامهم بأمر موافقة خط المصحف وسند القراءة.[2]

ولا يفوتنا أن نذكر أنه كان وراء احتضان العلماء لعمل ابن مجاهد أيضا ما كان يتميز به من شخصية قوية وعلم غزير؛ فابن النديم يصفه بأنه "كان واحد عصره غير مدافع[3]." وأبو عمرو الداني يقول فيه : "فاق ابن مجاهد في عصره سائر نظاره من أهل صناعته، مع اتساع علمه، وبراعة فهمه، وصدق لهجته، وظهور نسكه[4]" وقال فيه علي بن عمر الدارقطني البغدادي[5] (ت ٣٥٨هـ) : "كان ابن مجاهد له في حلقته أربعة و ثمانون خليفة.[6]" ووصفه ثعلب بقوله : "مابقي في عصرنا هذا أعلم بكتاب الله من أبي بكر بن مجاهد[7]." . . فعالم تجتمع فيه هذه الخصال مع حرصه الشديد على الإجماع ووقوفه بحزم في وجه من خالف ذلك لا بد أن يكون تأثيره كبيرا في من جاء بعده من أهل صناعته حتى "أصبحت قراءاته منبعًا ثَرًّا ينهل

---

(١) وهو ما ذهب إليه ابن النديم في "الفهرست" ص ١٣٨، ١٣٩ .
(٢) انظر : معجم القراءات القرآنية جـ١ / ٧٤ . (٣) الفهرست ص ١٥٣، ١٥٤ .
(٤) معرفة القراء الكبار ١ / ٢٧٠ (٥) ترجمته في : معرفة القراء الكبار ١ / ٣٥٠ .
(٦) معرفة القراء الكبار ١ / ٢٧١ (٧) مقدمة كتاب السبعة ص ١٧ .

منه العلماء الوجوه الصحيحة ويلتفون حوله دارسين[1]." فما أكثر المؤلفات التي اعتمدت "كتاب السبعة" مصدرها الوحيد أو الأساسي والتي نهج أصحابها فيها نهج ابن مجاهد فلم يخرجوا عن سبعته فيما حوته من حروف، لم يريدوا أن يزيدوا عليه فيها قيد أنملة، فحفّوا مؤلفه بالشروح الكثيرة، وحاكوه في تصانيفهم، من ذلك ما قام به تلميذه أبو علي الفارسي الذي ألف كتاب "الحجّة في علل القراءات السبع" وأبو عمرو الداني صاحب" التيسير في القراءات السبع" وابن خالويه صاحب "الحجة في القراءات السبع" وغير هؤلاء كثير ممن كان له اهتمام بسبعة ابن مجاهد ومجاراتها، وأكثر من هذا نجد بعض الدارسين ينص على أن ابن مقسم العطار الذي أذاه ابن مجاهد فعقد له مجلس أدبه واستتابه يضع شرحا مطوّلا حول السبعة سماه "كتاب السبعة بعللها الكبير"[2].

خامسا : علل المعترضين على تسبيع القراءات

مع اتباع ابن مجاهد لمنهج السلف من الصحابة الكرام في الذود على كتاب الله، واجتهاده الكبير في استخراج مقاييس القراءة الصحيحة مدعوما في ذلك بعلماء الأمة وساستها ـ كما وضح ذلك في الفقرات السابقة ـ فإننا نجد بعض العلماء، ممن اعترفوا باجتهاده النادر، قد اعترضوا على تسبيعه للقراءات لعلتين اثنتين على الأقل هما :

أولا : ما أدت إليه عملية التّسبيع هذه عند العامة من التباس لسبعة الحديث الشريف بقراءات هؤلاء القراء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد ؛ قال ابن الجزري :

---

(١) القراءات الشاذة ص ٦٧ .

(٢) انظر القراءات الشاذة، ص ٦٥، وانظر : المدارس النحوية ص ٢٣٨، و الفهرست، ص ١٦١ . وقد ذكر ابن النديم له ذلك، ونحن نشك في صحة نسبة هذا الكتاب لابن مقسم العطار غريم ابن مجاهد . والأرجح أن مؤلفه الحقيقي هو النقاش أبو بكر محمد بن الحسن الأنصاري (ت ٣٥١هـ) الذي نسب له ابن النديم كتبا نسبها لابن مقسم أيضا (انظر : ص ١٦٣). ولا شك أن سبب ذلك هو تشابه اسميهما، فابن مقسم اسمه أيضا : أبو بكر محمد ابن الحسن.

"و إنما أوقع هؤلاء [العوامّ] في الشبهة كونهم سمعوا : "أنزل القرآن على سبعة أحرف" وسمعوا: قراءات السبعة، فظنوا أن هذه السبعة هي تلك المشار إليها، ولذلك كره كثير من الأئمة المتقدّمين اقتصار ابن مجاهد على سبعة من القراء و خطّأوه في ذلك، وقالوا : إلا اقتصر على دون هذا العدد أو زاده، أو بين مراده ليُخَلّصَ من لا يعلم من هذه الشُّبْهَةِ[1]" ومن هؤلاء المتقدّمين الذين قصدهم ابن الجزري في عبارته أحمد ابن عمّار المهدوي التونسي (ت بعد ٤٣٠ هـ) الذي عاتب ابن مجاهد على فعله ذلك فقال: "ولقد فعل مسبّع السّبْعة ما لا ينبغي له أن يفعله، وأشكل على العامة حتى جهلوا مالم يسعْهم جَهْلهُ، وأوهم كل مَنْ قلّ نظره أن هذه هي المذكورة في الخبر النبوي لاغير[2]." ومنهم مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) الذي نبّه إلى أنّ "مَنْ ظنّ أن قراءة هؤلاء القراء كنافع وعاصم هي الأحرف السبعة التي في الحديث فقد غلط غلطًا عظيما[3]." ومنهم أيضا الإمام ابن تيمية الذي حاول تصحيح ذلك الوهم الذي علق في أذهان كثير من العامة فقال : "لانزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة التي ذكر النبي ﷺ أن القرآن أنزل عليها ليست قراءات القراء السبعة المشهورة، بل أول من جمع ذلك ابن مجاهد ليكون ذلك موافقا لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده واعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السّبع هي الحروف السّبعة، أو أن هؤلاء السّبعة المعنيين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم[4].

ونتيجة لحدوث هذه الشبهة في سبعة ابن مجاهد، والتي برّأه منها الدكتور شوقي ضيف[5]، وجَدْتُ بعض العلماء ممن جاءوا بعد ابن مجاهد يزيدون في اختياراتهم للقراءات عن هذا العدد وينقصون هروبًا من تلك المطابقة[6]، قال أبو الفضل الرازي : "إن الناس إنما ثمّنوا القراءات وعشّروها وزادوا على السبعة الذين

---

(١) النشر جـ١ / ٣٦ .
(٢) نفسه جـ١ / ٣٦ .
(٣) الإتقان جـ١ / ١٠٦ .
(٤) النشر جـ١ / ٣٩ .
(٥) انظر : مقدمة كتاب السبعة، ص ٢٢ .
(٦) انظر : القراءات الشاذة، ص ٦٤ .

اقتصر عليهم ابن مجاهد لأجل هذه الشبهة،[1]" أي لسببها. وقال الزركشي : "ومنهم من زاد ثلاثة [على السبعة] وسماه كتاب العشرة[2]" .

وهؤلاء بعض من جاوزوا في اختيارهم العدد سبعة هروبا من تلك الشبهة:

١ ـ أبوبكر الداجوني (ت٣٢٤هـ) معاصر ابن مجاهد وأحد شيوخه، ألف كتابا في القراءات "الثمانية" هي قراءات السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد وأدخل معهم أبا جعفر المدني[3].

٢ ـ أبو الحسن بن غلبون (ت٣٩٩هـ) له كتاب" التذكرة في القراءات الثمان"[4] هم السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد وأضاف إليهم يعقوب البصري.

٣ ـ أبو الفتح الحمصي (ت٤٤١هـ) له كتاب"المنشا في القراءات الثمان"[5].

٤ ـ أبو معشر الطبري المكي (ت٤٧٨هـ) له كتاب" التلخيص في القراءات الثمان"[6].

٥ ـ أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) له كتاب " معاني القراءات"[7] التسع، هي قراءات السبعة مضافا إليهم قراءة يعقوب وقراءة أبي جعفر وأصحاب هذه القراءات التسعة هم الذين اختارهم الإمام أبو محمد البغوي[8].

٦ ـ أبو بكر بن مهران(ت٣٨١ هـ) له كتاب"الشامل" وكتاب "الغاية" في القراءات العشر[9].

---

(١) النشر جـ١ /٤٣ . (٢) البرهان جـ١ /٣٢٩ . (٣) انظر النشر جـ١ /٣٤

(٤) طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، مطبعة الزهراء للإعلام العربي القاهرة، طبعة ثانية ١٩٩١

(٥) انظر : معرفة القراء الكبار جـ١ /٣٧٩ (٦) انظر : النشر جـ١ /٣٥ و ٧٧

(٧) طبع بتحقيق الدكتور عيد مصطفي درويش والدكتور عوض بن حمد القوزى، دار المعارف مصر طبعة أولى ١٩٩١

(٨) انظر: النشر جـ١ /٣٨ (٩) انظر: النشر جـ١ /٣٤

٧ ـ أبو الخير محمد بن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) له كتاب "النشر في القراءات العشر" وهو كتاب مشهور غطى على غيره مما ألف في العشر وغيرها قبله وبعده، وكانت معارضة ابن الجزري فيه لفكرة التسبيع واضحة، وقد دلل فيه على صحة قراءة كل من أبي جعفر ويعقوب وخلف تتمة العشرة بعد السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد.

٨ ـ أبو على الحسن البغدادي المالكي نزيل مصر (ت٤٣٨ هـ) له كتاب "الروضة" في القراءات الإحدى عشرة[١].

٩ ـ أبو الحسن الخياط البغدادي (ت ٤٥٠هـ) له كتاب "الجامع" جمع فيه قراءات أحد عشر إماما هم العشرة الذين اقتصر عليهم ابن الجزري وغيره مضافا إليهم الأعمش شيخ حمزة الكوفي (ت ١٤٨ هـ)[٢].

١٠ ـ سبط الخياط البغدادي (ت ٥٤١هـ) ألف "المبهج" في القراءات الاثنتي عشرة هم: السبعة مضافا إليهم كلا من ابن محيصن (ت ١٢٣هـ) والأعمش ويعقوب وخلف واليزيدي (ت ٢٠٢هـ)[٣].

١١ ـ أبو عمر الأندرابي النيسابوري (ت بعد ٥٠٠هـ) له كتاب "قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين[٤]" جمع فيه ثلاثة عشر إماما هم العشرة المشهورون وابن محيصن وأبو عبيد القاسم بن سلام وأبو حاتم سهل بن محمد من أهل البصرة، وتبدو معارضة الأندرابي لابن مجاهد ـ في هذا الكتاب ـ واضحة، فقد جعل أبا جعفر رأس القراء جميعا وابن محيصن رابعهم ويعقوب عاشرهم.

---

(١) انظر: النشر جـ١ / ٧٤ (٢) انظر: مقدمة كتاب السبعة ص ٢١

(٣) انظر : قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين، الأندرابي، مؤسسة الرسالة القاهرة، الطبعة الثالثة، تحقيق ذ. أحمد نصيف الجنابي، ص ٣٤ .

(٤) وهو الكتاب المذكور للتو (هامش رقم ٣).

١٢ ـ أبو بكر عبد الله المعروف بابن الجندي (ت ٧٦٩هـ) أحد أساتذة ابن الجزري، له كتاب "البستان في القراءات الثلاث عشرة"[١].

١٣ ـ أبو عبد الله بن القباقبي الحلبي (ت ٨٤٩هـ)، له كتاب " إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز الجامع للقراءات الأربع عشرة[٢]" وهم العشرة المشهورون مضافا إليهم كلا من : ابن محيصن والحسن البصري (ت ١١٠هـ) والأعمش واليزيدي.

فهؤلاء وغيرهم كثير ممن لم نذكرهم قد زادوا على العدد سبعة مخالفة لابن مجاهد.

وممن اقتصر على مادون السبعة هروبا من ذلك أيضا :

١٤ ـ سبط الخياط البغدادي المذكور قبل قليل (رقم ١٠) إذ ألف "الكفاية" في القراءات الست[٣].

١٥ ـ أحمد بن جبير الكوفي الأنطاكي (ت ٢٥٨) كان قد جمع ـ قبل ابن مجاهد ـ كتابا في القراءات الخمس من كل مصر واحد، بناه على عدد المصاحف الموزعة على الأمصار[٤].

ثانيا : أن ابن مجاهد قد أخرج من اختياره ـ في السبعة ـ أئمة ثبتت صحة قراءتهم، بل إن بعضهم اعتبروا في منزلة أعلى من هؤلاء السبعة من حيث كانوا جامعين لشروط الإمام المتقن التي نصّ عليها ابن مجاهد نفسه، ثم هم عند أهل مصرهم مقدّمون مُبَجّلون خاصة منهم : أبو جعفر المدني ويعقوب الحضرمي البصري إماما القراءة في مصريهما على عهديهما بلا منازع ؛ نقل الزركشي عن أبي محمد الهروي قوله : "فإن قال قائل : فلما أدخلتم قراءة أبي حفص المدني[٥] ويعقوب

---

(١) انظر : قراءات القراء المعروفين، ص ٣٤ .

(٢) حققه الأستاذ : فرحات عياش، ونال بذلك شهادة الدكتوراه من جامعة الجزائر سنة ١٩٩٠ .

(٣) ـ انظر : النشر جـ١ / ٨٥، و : معرفة القراء الكبار جـ١ / ٤٩٤ .

(٤) ـ انظر : النشر جـ١ / ٣٤، و : الإتقان جـ١ / ١٠٧ .

(٥) ـ هو أبو جعفر المدني.

الحضرمي في جملتهم وهم خارجون عن السبعة المتفق عليهم ؟ قلنا : إنما اتبعنا قراءتهما كما اتبعنا قراءة السبعة لأنّا وجدنا قراءتهما على الشرط الذي وجدناه في قراءة غيرهما ممن بعدهما في العلم و الثقة بهما واتصال إسنادهما، وانتفاء الطعن عن روايتهما، ثم إن التمسّك بقراءة سبعة فقط ليس له أثر ولا سنّة، وإنّما السنّة أن تُؤخذ القراءة إذا اتصلت روايتها نقلاً وقراءة ولفظاً ولم يوجد طعن على أحد من رواتها، ولهذا المعنى قدّمنا السّبعة على غيرهم، وكذلك نقدّم أبا جعفر ويعقوب على غيرهما(١)".

وقال الإمام أبو بكر العربي فيما نقله ابن الجزري عنه : "وليست هذه الروايات بأصل للتعيين، بل ربما خرج عنها ما هو مثلها أو فوقها كحروف أبي جعفر المدني وغيره(٢)." وأشار ابن تيمية إلى أن بعض العلماء "يختارون قراءة أبي جعفر ابن القعقاع وشيبة بن نصاح المدنيّيْن وقراءة البصريّين كشيوخ يعقوب وغيرهم على قراءة حمزة والكسائي(٣)." ونسب ابن الجزري للقاضي عياض أنه قال : "القراءات الثابتة عن الأئمة القراء كالأعمش ويعقوب وخلف وأبي جعفر وشيبة ونحوهم هي بمنزلة القراءات الثابتة عن هؤلاء السّبعة عند من يثبت ذلك عنده(٤)".

وفوق هذا ذهب الإمام مكي بن أبي طالب إلى حدّ اتهام ابن مجاهد بحذف يعقوب البصري وإثبات الكسائي مكانه(٥) مذكّرا أن الناس قد ذكروا في كتبهم أكثر من سبعين ممن هم أعلى رتبة وأجلّ قدراً من هؤلاء السبعة، وأن بعض العلماء قد طرح بعض هؤلاء السّبعة من مؤلفاتهم مثل ما فعله أبو حاتم السّجستاني وغيره فلم يذكروا حمزة والكسائي وابن عامر(٦).

وهذا الرأي الأخير مع ما فيه من تحامل على ابن مجاهد لا يعني بأي حال من

---

(١) البرهان جـ١ / ٣٣٠
(٢) النشر جـ١ / ٣٩ .
(٣) انظر : الإتقان جـ١ / ١٠٦ .
(٤) البرهان جـ١ / ٣٣٠ .
(٥) النشر جـ ١ / ٣٨ و انظر أيضا : الإتقان جـ١ / ١٠٦
(٦) النشر جـ١ / ٤٠ .

الأحوال الطعن في أي واحد من السّبعة الذين نصّ الإمام مكي نفسه بجمعهم لشروط الإمام المتقن وأنهم "كلّهم ممن اشتهرت إمامتهم وطال عمرهم في الإقراء وارتحل الناس إليهم من البلدان[١]".

إن بعض العلماء قد آخذ ابن مجاهد على اقتصاره أيضا على راويّين اثنين فقط لكل قارئ من الأئمة السبعة دون الرواة الآخرين لهم وهم سواء في النقل، وعند هؤلاء العلماء أن إغفاله لبقية الرواة يعني إغفال قراءات كثيرة[٢]. ولقد أدى ذلك الاقتصار إلى أن فهمته العامة أنه فرض، وهو ما نص عليه معاصر ابن مجاهد الإمام المهدوي في قوله : "ثم اقتصر من قلّتْ عنايته ـ بعد ابن مجاهد ـ على راويَّيْن لكل إمام منهم فصار إذا سُمع قراءة راوٍ عنه غيرهما أبطلها، وربما كانت أشهر[٣]."

وبعد، فهذه اعتراضات في حق مسبّع السّبعة، لا تخلو من حقائق ذات قيمة تاريخية و علمية تنير سبيل الداخل إلى عالم هذا الفن المترامي الأطراف، ولكنها مع أهميتها لا تقلل أبداً من جهد ابن مجاهد المشهود به لهُ؛ فعمله كبير و إنجازه نادر، وقد كان على المعترضين أن يربطوا هذا الاجتهاد بالعصر الذي تمّ فيه، وبالأسباب الداعية إليه، فقد مضى أن العصر كان مشوباً باضطراب الفنّ، وأن ابن مجاهد بذل النفس والنفيس كي ينتشله وينعطف به منعطف التيسير والضبط. وقد كان من الطبيعي أن تنتشر في جنباته بعض الملحوظات التي تنبثق من معطيات أخرى. ومع ذلك فقد ظل تأثيره في تاريخ القراءات راسخا[٤].

ومع اشتهار القراءات العشر بعد ذلك والتي أرسى دعائمها ابن الجزري في كتابه "النشر" فقد ظلت النفوس تهفو إلى السبعة لما قدّمناه من علل موضوعية لذلك، ولأنها هي الأصل الذي بُني عليه ما جاء بعدها.

---

(١) انظر : النشر جـ١ / ٣٧ .

(٢) انظر رأي أبي حيان الأندلسي في ذلك، النشر جـ١ / ٤١ ، ٤٢ .

(٣) النشر جـ١ / ٣٦ وانظر : قراءات القراء المعروفين، ص ٣١ .

(٤) انظر : القراءات الشاذة، ص ٦٦، ٦٧ .

المبحث الثاني : القراءات الشاذة

وضح أن القراءات الصحيحة هي التي جمعت شروطا ثلاثة هي : صحّة السند أو التواتر، وموافقة أحد المصاحف العثمانية وموافقة وجه من وجوه العربية.

وقد وضُح أيضا أن الدارسين مع وجوب توافر هذه الشروط الثلاثة مجتمعة يقسمون هذا النوع في ضوء الشرط الأول إلى قسمين : قراءات متواترة، وأخرى مشهورة.

ومن البداهة أن يعلم أن ماخرج عن هذه المقاييس أو الشروط أو الأركان هو النوع الذي عنيناه هنا وسميناه "القراءات الشاذة".

ويبدو للوهلة الأولى أن هذا النوع الأخير إنما سمي كذلك (شاذا) لعلة خروجه عن مقاييس القراءات الصحيحة فاختل فيه بعضها. فما الذي نقص من تلك المقاييس فأخرج هذا النوع من زمرة القراءات الصحيحة و أُنزل منزلة دونها، فنَظر إليه المسلمون بعين مريبة ؟ ذلك هو مدار حديثنا في الصفحات التالية من هذا الفصل.

أولا : توطئة

كان المنهج الذي اتبع في جمع القرآن منذ البدء غرضه هو ألا يُجمع منه إلا ما ثبت صحته وسماعه من رسول الله ﷺ الموحى به إليه، ولذلك وجدت أبا بكر الصديق رضي الله عنه يقول لعمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما : "اقعدا على باب المسجد فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه." وقد علمت أن الآيتين الأخيرتين من سورة التوبة (رقم ١٢٨ و١٢٩) انفرد بنقلهما خزيمة الأنصاري، ولم يُقبل منه ذلك إلا بعد أن عُلم أن النبي ﷺ قد جعل شهادته تعادل شهادتين، في حين رُدّت آية الرجم (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتة

نكالا من الله والله عزيز حكيم) وكان قد انفرد بنقلها عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولم ترد توصية من رسول الله ﷺ في أمر شهادته مثل ماحصل مع خزيمة فاستبعدت تلك الآية وعدت غير صحيحة. وقد كان ذلك هو أول استثناء مما لم تثبت صحته.

وقد عُلم أيضا من الجمع الكتابي الثاني أن عثمان بن عفان رضي الله عنه ما كان ليوحّد المصاحف لولا الشطط في القراءة الذي ميّزه اختلاف حروف كثيرة كان بعض الصحابة يقرؤون بها، وكادت أن تؤدي بالأمة إلى الخلاف والفرقة، وهو الأمر الذي وجد فيه الحاقدون على هذه الأمة الثغرة المناسبة للطعن في كتابها المقدس. وقد استبعدت معظم تلك الحروف التي كانت موضع خلاف في كتابة المصاحف العثمانية بإجماع الصحابة. وقد أشرنا من قبل إلى بعض تلك الحروف، سواء منها ما كان بزيادة كلمة أو أكثر كقراءة ابن مسعود ﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ** [فقال يا قوم] **إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ** ﴾ [هود: ٢٥] بزيادة "فقال ياقوم"، وقراءة ابن عباس ﴿ **لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ** [في مواسم الحج] ﴾ [البقرة: ١٩٨] بزيادة "في مواسم الحج"، أو بالنقصان كقراءة ابن عباس : "ياحسرة العباد" بدلا من ﴿ **يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ** ﴾ [يس: ٣٠]، أو باختلاف اللفظ كقراءة أنس بن مالك : « ولا تقربوا النساء في المحيض و اعتزلوهن حتى يطهُرن »، بدلا من ﴿ **فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ** ﴾ [البقرة: ٢٢٢] وقراءة ابن مسعود : « إن كانت إلا زقية واحدة » بدلا من ﴿ **إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً** ﴾ [يس: ٥٣]، أو باختلاف حرف واحد فقط كقراءة أبيّ بن كعب : "فشربوا منه إلا قليلٌ " برفع "قليل" بدلا من ﴿ **إِلاَّ قَلِيلاً** ﴾ [البقرة: ٢٤٩] بنصبها.

ومعلوم أن معظم هذه الحروف قد أثبتها بعض الصحابة، خاصة منهم ابن مسعود وأبيّ بن كعب[1]، في مصاحفهم إما لأنهم لم يشهدوا العرضة الأخيرة،

(١) كثيرا ما اقتصر الدارسون على هذين الصحابيين إذا ماكان الموضع موضع حديث عن القراءات الشاذة. انظر مثلا : الظواهر النحوية والصرفية في القراءات القرآنية الشاذة (دكتوراه)، فريد أحمد البسطويسي، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم ١٩٩٩ .

أو لأن ذلك كان على سبيل الإيضاح والتفسير، ومن ثم فإن استبعادها في كتابة المصاحف العثمانية كان ضروريا بل واجبا لعدم قرآنيتها. وعدم صحة القراءة بها إذ لم يستفض نقلها عن النبي ﷺ، فكان حريًّا أن يُعلن بطلان العمل بها بعد أن كان الصحابة الذين انفردوا بنقلها متمسكين بها في قراءتهم.

وقد أُشيع منذ ذلك الحين أن كل ما خالف رسم المصحف العثماني لا تصح القراءة به ولا تجوز، ولذلك قلّ الآخذون به من التابعين شيئا فشيئا، وبدت مناوءة الرسم له شديدة على مرّ الأعوام حتى إذا حلّ القرن الرابع وجدنا أثر هذا الرسم يترسخ في أذهان الناس وانجلى الخلاف عن نصر حاسم له، ولم يعد هناك من يهتم بتلك الحروف إلا بعض شواذ الأمة(١).

إنّ هذه الحروف المخالفة للرسم العثماني تمثل القسم الأكبر من صور شواذ القراءات، ثم هناك قسم آخر يمثل ماقام به بعض شواذ الأمة فجاوزوا التمسك بالأثر واجتهدوا في استخراج قراءات من اللغة والمعنى ما كانت لتصح بعد أن أغفل أصحابها شرط السماع أو السند، ولكن هؤلاء ـ لحسن الحظ ـ كانوا قلة قليلة، وقد حُوصرت آراؤهم ونبذهم الناس.

ثانيا: أقسام القراءات الشاذة

ينظر كثير من علماء الأصول والفقه إلى القراءات القرآنية نظرتهم إلى الحديث النبوي الشريف، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، أو قلْ إنهم ينظرون إلى الاثنيْن (القراءات والحديث) في إطار منهج واحد؛ فكما أنهم قسمّوا القراءات الصحيحة إلى متواترة ومشهورة، فقد قسموا النوع الثاني منها إلى أربعة أقسام وجعلوا مصطلح "الشاذ" دالا على قسم واحد منها فقط، وهي :

---

(١) انظر : القراءات الشاذة، ص ٣٩ .

١ ـ **الآحاد** : وهي التي صح سندها، وخالفت الرسم العثماني أو العربية أو لم تشتهر. وأغلب حروف هذا القسم مما نسب إلى بعض الصحابة، وقد مثل لها ابن الجزري بقراءة عبد الله بن مسعود وأبي الدرداء[١] "والذكر والأنثى" بدلا من ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنثَىٰ﴾ [الليل : ٣] أي بحذف "ماخلق"، ومثّل لها غيره[٢]. بقراءة ابن محيصن "متكئين على رفارف خضر وعَباقِريَّ حسان" بدلا من ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾ [الرحمن: ٧٦] أي بزيادة الألف في "رفرف" و"عبقري". فمثل هذه الحروف، على الرغم من ثبوت نقلها عن الصحابة ـ وهم ثقة ـ إلا أنها لم يثبت تواترها عن النبي ﷺ، إذهي منسوخة بالعرضة الأخيرة، ومن ثم فقد امتنعت القراءة بها.

٢ ـ **الشاذة** : وهي عندهم القراءة التي لم يصح سندها[٣] كقراءة "مَلَكَ يومَ الدين" بصيغة الفعل الماضي في "ملك" ونصب "يوم"، وقراءة ﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يس: ٩٢] بالحاء المهملة (ننحيك)[٤] وقراءة ﴿لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً﴾ [يونس : ٩٢] بفتح لام "خلفك"، وغير ذلك مما نقله غير ثقة فكان إسناده ضعيفا[٥].

٣ ـ **الموضوعة** : وهي القراءة المكذوبة التي لا أصل لها مثل قراءات الخزاعي التي جمعها ونسبها إلى أبي حنيفة كذبا، ومنها "إنما يخشى الله من عباده العلماء" برفع هاء اسم الجلالة ونصب الهمزة من "العلماء"[٦]. ويسمى بعضهم هذا القسم بـ "المردود"[٧] لثبوت فساد معناه.

٤ ـ **المدرجة** : وهي فرع من الآحاد زيدت على وجه التفسير كقراءة سعيد بن أبي

---

(١) انظر : النشر جـ١ / ١٤، ١٥ .
(٢) انظر : القبس الجامع لقراءة نافع، ص ٢٢ .
(٣) انظر : الإتقان جـ١ / ١٠٢ .
(٤) وهي قراءة منسوبة لابن السّميفع اليماني وأبي السّمال البصري وغيرهما.
(٥) انظر : النشر جـ١ / ١٦ .
(٦) انظر : الإتقان جـ١ / ١٠٢ والنشر جـ١ / ١٦، والقراءة الصحيحة بنصب الهاء ورفع الهمزة.
(٧) انظر : الإتقان جـ١ / ١٠١ .

وقاص ﴿ وله أخ أو أخت [من أم] ﴾ [البقرة : ١٢] بزيادة "من أم" . وهذا النوع ذكره السيوطي وشبهه بالمدرج من الحديث[١] .

ثالثا : مفهوم الشاذ عند اللغويين والقراء

أ ـ عند اللغويين : الشذوذ في اللغة معناه التّفرّق والتّفرّد والندرة والخروج على القاعدة والقياس والأصول[٢] . في لسان العرب "شَذّ عنه، يَشُذُّ شُذوذًا : انفرد عن الجمهور وندر، فهو شاذٌّ . . .وشذّاذ الناس : متفرّقوهم[٣]" . وروى الجوهري أن الشاذ عن القياس هو ما شذّ عن الأصول[٤] . وذهب ابن جني إلى أن الشاذ في اللغة هو ضد المطّرد ؛ إذ المطرد من الكلام هو المستمرّ المتتابع في الإعراب وغيره، و الشاذ منه هو ما فارق بابه وانفرد عنه[٥] .

ومعلوم أن اللغويّين، والنحاة منهم بوجه خاص، قد أخضعوا القراءات في كثير من الأحيان إلى مقياسهم الذي استخلصوه في باب المطرد والشاذ من كلام العرب، أي أنهم أخضعوا القراءات إلى قواعدهم التي وضعوها، وهو ما يعني قفزهم على مبدإ السند حيثُ أدى ذلك أحيانا إلى تضعيفهم لبعض القراءات الصحيحة، أو تخطئتهم لبعضها واعتبارهم إياها شاذة . ولعل جهلهم بوجوه كثيرة من هذه القراءات في بادئ الأمر واعتمادهم ـ في وضع قواعدهم على ما سمع من كلام العرب شعره ونثره هو السبب في تشذيذهم لبعض القراءات[٦]، من ذلك تخطئة بعضهم لقراءة ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [طه : ٦٣] بتضعيف نون "إنّ" ورفع اسم الإشارة بدعوى أن ذلك يتناقض مع القاعدة النحوية التي تنصّ على أن "إنّ" حرف مشبّه بالفعل ينصب الاسم

---

(١) انظر : الإتقان جـ١ / ١٠٢ .
(٢) انظر : القراءات الشاذة، ص٧٩ .
(٣) لسان العرب ٤ / ٢٢١٩ مادة "شذذ" .
(٤) انظر : تاج اللغة وصحاح العربية، مادة : "شذذ"
(٥) انظر : الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، طبعة ثانية، جـ١ / ٩٧ .
(٦) انظر : القراءات الشاذة، ص ٨٦ .

ويرفع الخبر، واعتل لذلك بعضهم بأنها لغة بلحارث بن كعب[١] الذين يحتفظون بصورة واحدة للمثنى رفعاً و نصبا وجراً[٢]، ومن ثمّ فإن هذه القراءة الصحيحة[٣] قد شُذّذت كما شُذّذت لغة بلحارث بن كعب عندهم ففارقت اللغات الأخرى[٤] .

ومن أمثلة النحاة التي تصب في هذا السياق أن سيبويه إنتصر لقراءة ﴿ **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ** ﴾ [المائدة: ٣٨] و﴿ **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي** ﴾ [النور: ٢] بالنصب في ذلك جميعا[٥] على قراءة الرفع، وهي القراءة المشهورة التي لم يروغيرها في الصحاح، يقول في أمر القراءة بالنصب : "وهو في العربية على ما ذكرتُ لك من القوّة، ولكن أبتْ العامّة إلا القراءة بالرفع، وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النّصبَ لأن حدّ الكلام تقديم الفعل وهو فيه أوجب[٦]." فهو ـ كما ترى ـ اختار النصب على الرفع لأن ذلك يتماشى مع مقياسه النحوي حتى وإنْ كان ذلك يتعارض مع المسموع المشهور.

وعنده أنّ قراءة النصب في "سواء[٧]" من قوله تعالى ﴿ **أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ** ﴾ [الجاثية : ٢١] هي قراءة "رديئة" بدليل "أنّ ماكان في النكرة رفعاً غير صفة فإنه رفع في المعرفة[٨]" أي خبر للمبتدأ، فهو عنده شبيه بقولك : مررت بعبد الله خيْرٌ منه أبوه، إذ لو قلت في ذلك : "خيراً" لكان قولك رديئا[٩].

---

(١) ويضيف إليها الرواة قبيلة خثعم وزبيد وكنانة وبعض القبائل الأخرى، انظر : قضايا قرآنية في ضوء الدراسات اللغوية د.عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، القاهرة طبعة أولى ١٩٨٨، ص ٤٢ .

(٢) انظر : أثر القراءات القرآنية في تطوّر الدرس النحوي، ص ٢٣ .

(٣) هي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي.

(٤) انظر استشكالهم لقراءات أخرى في : أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، ص ٢٤-٢٥ .

(٥) وهي قراءة عيسى بن عمر الثقفي وآخرين. (٦) الكتاب جـ١ / ١٤٤ .

(٧) وهي قراءة حمزة و الكسائي وحفص عن عاصم. (٨) الكتاب جـ٢ / ٣٣ .

(٩) انظر : الكتاب جـ٢ / ٣٤ .

وذهب أيضًا إلى "تقبيح" قراءة النصب في "أطهرَ"[1] على الحال من قوله تعالى ﴿هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨] لالشيء إلا لأن ذلك يتعارض مع القاعدة النحوية التي تنصّ على أن الضمير "هو" وأخواته لايجوز عنده جعلها فصلا مع المعرفة وإنزالها منزلة الحرف الزائد؛ فعنده أن "هن" مبتدأ خبره "أطهر[2]".

فهذا قليل من كثير يوضّح أن الشاذ أو الرديء أو القبيح، عند سيبوية، من القراءات هو ما خالف قاعدة نحوية سنّها هو وأصحابه.

ويذهب الفراء الكوفي إلى وصف بعض القراءات بالشاذة لقلة من قرأ بها حتى وإن كانت من السّبع أو العشر، من ذلك وصفه لقراءة "نُتَّخَذُ" بضم النون وفتح الخاء[3] من قوله تعالى ﴿مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الفرقان: ١٨] بالشذوذ وقلة من قرأ بذلك مفضلا قراءتها بفتح النون وكسر الخاء لأنها قراءة الجماعة[4]، إذ هي قراءة العشرة عدا أبي جعفر.

وقد يرفض قراءة لمجرد أنها لم ترقه فهو لا يريدها كما فعل مع قراءة "سُرِّق" بالبناء للمجهول من قوله تعالى ﴿إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ﴾ [يوسف: ٨١]؛ قال: "ولا أشتهيها لأنها شاذة[5]."

وقد يشذذ بعض القراءات لمخالفتها الرسم العثماني كما هو حاله مع قراءة "شركاؤكم" بالرفع[6] من قوله تعالى ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، قال عن رفع ذلك: "ولست أشتهيه لخلافه للكتاب[7]."

ولا شك أن هذا الرأي الأخير يتماشى مع الاتجاه العام لمدرسة الكوفة النحوية

---

(١) وهي قراءة سعيد بن جبير ومحمد بن مروان المدني وعيسى بن عمرو بن أبي إسحاق الحضرمي.

(٢) انظر: الكتاب جـ٢ / ٣٩٦، ٣٩٧. (٣) وهي قراءة أبي جعفر المدني أحد العشرة.

(٤) انظر: معاني القرآن جـ٢ / ٢٦٤. (٥) معاني القرآن جـ٢ / ٥٣.

(٦) وهي قراءة الحسن البصري أحد الأربعة عشر. (٧) معاني القرآن جـ١ / ٤٧٣.

التي تعوّل على السّماع والأثر وتتوسع في القياس، وقد كان للفراء اليد الطولى في إرساء أسسها، كما كان لكتابه "معاني القرآن" الحظوة، فهو في النحو الكوفي كـ "كتاب سيبويه" في النحو البصري.

ولم يخرج ابن جني عن الإطار العام الذي رسمه أسلافه من النحاة واللغويين البصريين لمعنى شذوذ القراءة، فقد ألف كتاب "المحتسب في تَبْيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها" بغرض الاحتجاج لما شُذذ من قراءات فيما عدا السّبع مع كون كثير منها موافقة لقواعد العربية وأصولها؛ قال في مقدمة كتابه : "اعلم أن جميع ما شذّ عن قراءة القرّاء السبعة ضربان : ضرب شذّ عن القراءة عاريا من الصّنعة، ليس فيه إلا ما يتناوله الظاهر مما هذه سبيله، فلا وجه للتشاغل به... وضرب ثان وهو هذا الذي نحن على سمته، أعني ما شذّ عن السّبعة وغمض عن ظاهر الصنعة، وهو المعتمدُ المُعَول عليه، المولى جهة الاشتغال به[1]."

وهو إذ يُعوّل على ضرب مما شذّ عن السبعة إنّما يفعل ذلك لأن هذا الصّنف يتماشى وأساليب العربية، ثم هو ـ عنده ـ مع خروجه عن السّبعة "نازعٌ بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيراً منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه[2]." أو هو عنده "ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذٌ من سمت العربية مهلة ميدانه[3]." وما دام الأمر كذلك فلا معنى لشذوذ هذا الصّنف عنده لأنه "إنْ قَصُر شيء منه عن بلوغه إلى رسول الله ﷺ فلن يقْصُر عن وجه من الإعراب..."[4]

إذن، إنّ الذي شذّ من القراءات عند ابن جني ليس هو ما فارق السّبع، إنما هو مافارق وجوه العربية الفصيحة، ومن ثم وجدته يفاضل بين مجموعة من القراءات

---

(١) المحتسب، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين جـ١/ ٣٥.

(٢) نفسه ١/ ٣٢. (٣) نفسه ١/ ٣٢، ٣٣. (٤) نفسه ١/ ٣٣.

معتمداً في ذلك على المقياس اللغوي والنحوي ؛ من ذلك تفضيله لقراءة العامة "عِنْدَ" من قوله تعالى ﴿ وَكَانَ عِندَ اللَّهِ وَجِيهًا ﴾ [الأحزاب: ٦٩] على قراءة ابن مسعود "وكان عَبْدًا لله وجيهًا"، لأن قراءة العامة يُفهم منها معنى وجاهة موسى عند الله، وقراءة ابن مسعود يُفهم منها معنى وجاهته عند الناس لا عند الله(١).

ومنها تضعيفه لقراءة سعيد بن جبير ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [الأعراف : ١٩٤](٢) بتخفيف نون "إن" ونصب "عباد" و"أمثالكم" وذلك لعلة أن "إنّ هذه لم تختص بنفي الحاضر(٣) اختصاص "ما" به فتجرى مجرى ليس في العمل(٤)."

كذلك تضعيفه لقراءة أبي جعفر ﴿ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ﴾ [الأعراف: ١١] بإسقاط همزة "اسجدوا" وإلقاء حركتها على تاء "الملائكة" التي قبلها، إنما كان ذلك منه لأن التاء متحركة بكسر، ولا يجوز حسب القاعدة اللغوية المتعارف عليها نقل حركة إلا إلى ساكن، ثم إن همزة "اسجدوا" هي همزة وصل، أي مخففة، وعندهم أنه لا سبيل إلى حذف المخفف وإلقاء حركته على ماقبله(٥).

ويمكن القول أن مفهوم الشاذ من القراءات عند ابن جني ـ كما هو عند كثير من اللغويين والنحويين ـ لا يخرج عن كونه ما فارق قواعد اللغة فلم يكن له وجه فصيح فيها. ويمكن فهم ذلك من خلال منهج ابن جني نفسه في كتابه "المحتسب"، وهو منهج يقوم على ذكر القراءة أولا ثم ذكر من قرأ بها، ثم إن ابن جني يبحث لها عن شاهد في اللغة أو نظير يقيسها عليه، أو لهجة أو تأويل، فإذا أعوزه ذلك فلم يجد شيئا من ذلك يستند إليه لم يتحرّج في رد القراءة وتشذيذها أو تضعيفها.

---

(١) انظر : المحتسب جـ٢ / ١٨٥ .

(٢) قراءة العامة بتضعيف نون "إنّ" ورفع "عباد" و "أمثالكم".

(٣) ذهب ابن هشام إلى أن "إن" تنفي الحاضر أيضا واستشهد بقوله تعالى ﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا ﴾ (النساء ١١٧) وقوله ﴿ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ (الكهف ٥) انظر: مغنى اللبيب ١ / ٣٠ .

(٤) المحتسب جـ١ / ٢٧٠ .

(٥) انظر : المحتسب جـ١ / ٢٤٠ .

ذلك هو مقياس ابن جني في تشذيذ القراءة، ولذلك وجدته يرفض وصف ما ضمّنه كتابَه بالشاذ فهو عنده "مساوٍ للمجمَع عليه" بل إن بعضه يراه أقوى من بعض ما في السبعة[1].

ونحسب أن ابن جني لولا خوفُه على نفسه، فيُعامل كما عومل ابن شنبوذ وابن مقسم، وخوفه على اختلاف الأمة أيضا لفضّل كثيرا مما سمّاه غيْرُه شاذًّا على ما في السبعة، وإنا لنلمس ذلك في إشارته هو نفسه لما وقع لابن شنبوذ وابن مقسم جرّاء مخالفتهما للمجمع عليه من القراءات، كما نلمسه أيضا في وصفه لما جمعه ابن مجاهد بـ "ما أقرّته الثقاة[2]." وما أقرّه الثقاة وأُجْمِع عليه خيف مخالفته حتى إن لم يكن وجهه في العربية أفصح كالقراءة المنسوبة لابن كثير "ضئاء" بهمزتين بينهما ألف، من قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً﴾ [يونس : ٥] وقراءة ابن عامر ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بضم زاي "زيّن" ورفع "قتل" ونصب "أولادهم" وجر "شركائهم"، فإن هذا وأمثلته مأخوذ به مع ثبوت ضعف وجهه في العربية[3].

ويمكن القول بصفة عامة أن مفهوم اللغويين والنحاة للشاذ من القراءات مرتبط في الأغلب الأعم بما وضعوه من قواعد، فما وافقها هو عند عامتهم صحيح مأخوذ به، وما خالفها هو عندهم شاذ مردود.

ب ـ عند القراء : سبق توضيح شروط القراءات الصحيحة، وهي شروط وضعها علماء القراءات، وبناء عليه يمكن القول منذ البداية أن مالم تتوفر فيه تلك الشروط مجتمعة هو قراءة شاذة عندهم، فالاتفاق حاصل عندهم على أن القراءة الشاذة هي التي فقدت أحد شروط القراءة الصحيحة ؛ قال أبو شامة الدمشقي في تعيينه للصحيح والشاذ من القراءات : «لا ينبغي أن يُغترّ بكل قراءة تُعزى إلى

---

(١) انظر : المحتسب جـ١ / ٣٣ . (٢) المحتسب جـ١ / ٣٢ .
(٣) انظر : المحتسب جـ١ / ٣٣ .

أحد السّبعة، ويُطلق عليها لفظ الصحة، وأنها أنزلت هكذا إلا إذا أدخلت في ذلك الضابط ـ الذي على ضوئه قسمت القراءات إلى صحيحة وشاذة ـ وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنّف عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة، فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف[1] لا على من تُنْسَبُ إليه».[2]

فهذا حكم موضوعي عام حول ما صح من القراءات وما شذّ منها، لم يرض فيه أبو شامة أن يخصّ الشاذ منها بصفة معيّنة مناقضة لإحدى صفات القراءة الصحيحة، وإنا لنجد عدم خصّ الشاذ بصفة معيّنة يميل إليه كثير من علماء القراءات منهم الكواشي الذي نقل عنه : أن كل ما صح سنده واستقام وجهه في العربية ووافق خط المصحف الإمام فهو من السبعة المخصوصة، ومتى فَقَدَ شرطا من الثلاثة فهو من الشاذ[3]. وهذا مذهب ابن الجزري أيضا حيث قال : "ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أو عمن هو أكبر منهم[4]." وهو رأي عامة علماء القراءات حفظه الخلف عن السّلف الذين نصوا عليه في أكثر من موضع كما قال ابن الجزري[5].

وهذا بيان برأي بعض هؤلاء السلف :

١ ـ رأي الطبري محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ) : القراءة الشاذة عند الطبري "هي الحروف المخالفة لرسم عثمان، والقراءات التي تخالف الإجماع، والقراءات الأحادية[6]." أي أن الشاذ عنده ما اتصف بإحدى هذه الصفات الثلاث :

أ ـ مخالفة الرسم العثماني : وهي القراءة المروية عن النبي ﷺ أو أحد أصحابه رواية آحاد، وخالفت في رسمها المصاحف العثمانية، وقد أشرنا إلى بعض ذلك فيما سبق.

---

(١) يريد أوصاف القراءة الصحيحة وهي أركانها الثلاث : السند وموافقة الرسم والعربية.
(٢) الإتقان جـ١ / ٩٩، ١٠٠، وانظر : النشر جـ١ / ٩-١٠ . (٣) انظر : الإتقان جـ١ / ١٠٠ .
(٤) النشر جـ١ / ٩ . (٥) انظر : النشر جـ١ / ٩ .
(٦) القراءات الشاذة، ص ٩٠ .

ب ـ مخالفة الإجماع : وهي كل قراءة انفرد بنقلها قراء بعض الأمصار ولم يكن في الرسم دليل عليها، من ذلك قراءة بعض الكوفيين ﴿إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً﴾ [البقرة: ٢٨٢] بنصب "تجارة"، فمع كون القارئ بها هو عاصم أحد السبعة المشهورين إلا أنها عُدّت شاذة عند الطبري لإجماع القراء الآخرين المشهورين على الرفع، فهي مع جمعها لشروط القراءة الصحيحة الثلاث إلا أنها عنده شاذة لـ "تفرّد" قارئ بها دون القراء الآخرين.

ومن ذلك أيضا قراءة ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩] بكسر همزة "إنّ" قرأبها كل من : ابن كثير وابن عامر وأبي عمرو وخلف، وهي مع ذلك كما يرى "شاذة خارجة عما عليه قرأة الأمصار[١].

ولعل الطبري يكون قد تأثر في ذلك بمذهب النحاة في مفهومه للشاذ من القراءات.

جـ ـ أن تكون من الآحاد : وهي صفة لا تخرج عن مخالفة الإجماع، إذ المقصود بذلك ما انفرد بنقله قارئ واحد أو اثنان، أو كانت مروية عن بعضهم دون بعض مثل قراءة الحسن البصري "أو جاؤوكم حصرةً صدورهم" بدل ﴿حَصِرَتْ﴾ [النساء: ٩٠]، وقراءة بعضهم ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾ [البقرة: ١٤٨] بإضافة وجهة إلى "كل" بدل رفعها على الابتداء. فمثل هذه الحروف تعدّ شاذة عند الطبري لكونها رويت آحاداً ولم تشتهر.

٢ ـ رأي مكي بن أبي طالب (ت ٣٣٧ هـ) : القراءات الشاذة عند مكي قسمان:

أ ـ القسم الأول: هو " ما صحّ نقله عن الآحاد وصح وجهه في العربية وخالف لفظه خط المصحف، فهذا ـ عنده ـ يقبل ولا يقرأ به لعلتين :

---

(١) القراءات الشاذة، ص ٩١ .

– إحداهما : أنه لم يؤخذ بإجماع، إنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد .

– والعلة الثانية : أنه مخالف لما قد أجمع عليه، فلا يقطع على مغيبه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا يجوز القراءة به ولا يكفّر من جحده . . .[١]" .

ب ـ والقسم الثاني : هو "ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، فهذا لا يقبل وإنْ وافق خط المصحف[٢]."

وتلاحظ أن مكي قد جمع في العلة الثانية بين شرطين اثنين : عدم ثبوت السند أو الرواية، وعدم موافقة العربية، وأنه خص العلة الأولى لعدم موافقة خط المصحف المجمع عليه، فكان بذلك صريحا في نصّه على الشروط الثلاثة التي يكفي وجود أحدها لتشذيذ أي قراءة .

٣ ـ **رأي أبي جعفر النحّاس (ت ٣٣٨ هـ)** : القراءات الشاذة عنده "هي كل قراءة خرجت على إجماع الحجة أو العامة، وكان فيها مطعن[٣]." والمطعن عنده هو من إحدى هذه الجهات :

أ ـ أن يقع في إسناد القراءة اضطراب باختلاف طرق روايتها، فتكون بذلك موضع ظن؛ قال في وصف إحدى القراءات : "هذه القراءةُ التي عليها حجّة الجماعة، وما يروى من غيرها يقع فيه الاضطراب[٤]."

ب ـ أن تكون القراءة مروية رواية آحاد، ليست موطن ظن إذ هي من الصحاح ولكنها لم تتواتر ولم تشتهر لذلك؛ قال بعد ذكره للمضطرب من القراءة : "وكذا أكثر

---

(١) النشر جـ١ / ١٤، وانظر : الإتقان جـ١ / ١٠١، وكذا : التخريجات النحوية والصرفية لقراءة الأعمش، الدكتور : سمير أحمد عبد الجواد، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة طبعة أولى ١٩٩١، ص٢٤ .

(٢) النشر جـ١ / ١٤ . (٣) القراءات الشاذة، ص ٩٤ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ،طبعة العاني، بغداد ١٩٨٠ جـ٣ / ٤٩٠ .

القراءات الخارجة عن الجماعة وإن وقعت في الأسانيد الصحاح إلا أنها من جهة الآحاد[1]." ومثال ذلك قراءة يحيى بن يعمر البصري ﴿فَنَقَّبُوا﴾ [ق : ٣٦] بصيغة الأمر بدل الماضي كما هي قراءة العامة، أي بكسر القاف بدل فتحها.

جـ ـ أن يكون المعنى والتفسير يدلان على غيرها فيكون بذلك وجهها بعيدا في العربية غير مستقيم، كقراءة ابن عباس وغيره "ولم تجدوا كتابًا" بدل ﴿كَاتِبًا﴾ [البقرة: ٢٨٣]؛ قال : "لأن نسق الكلام يدل على كاتب[2]."

د ـ أن تكون القراءة حرفا يخالف مصاحف المسلمين، وأمثلة ذلك كثيرة، منها قراءة أبيّ بن كعب "وإذا الموءودة سألت" بصيغة البناء للمعلوم بدل ﴿سُئِلَتْ﴾ [التكوير: ٨] بصيغة المبني للمجهول كما قرأ عامة القراء ؛ قال في قراءة أبي تلك : هي "قراءة شاذة مخالفة للمصحف، لا تجوز القراءة بها، بل ليس مثلها بقراءة[3]."

وبعد، فهؤلاء ثلاثة من علماء القراءات في القرن الرابع الهجري الذين كانوا مصدر الخلف في الفصل بين ما صح من القراءات وما شذ منها، وقد وضح أنهم كلهم ينصّون على أن الشاذ من القراءات ما فقد شرطا من شروط القراءة الصحيحة الثلاثة، ولكن كل واحد منهم شرح ذلك بطريقته الخاصة التي لا تخرج عن الإطار العام الذي فَهِمَ فيه جمهور علماء القراءات الشاذ منها.

وربما لجأ بعض العلماء إلى تحديد شرط واحد دون الشرطين الآخرين في أمر تشذيذ القراءة، فلم يكتف بأن يقول إن الشاذ ما فقد شرطا من الثلاثة؛ ذلك مانجد السيوطي يصرح به قائلا : "الشاذ هو مالم يصح سنده[4]" مثل ﴿مَالِكِ يَوْمِ

---

(١) إعراب القرآن ٣ / ٤٩٠ . (٢) إعراب القرآن جـ١ / ٣٠٢ .
(٣) إعراب القرآن جـ٢ / ١٨٧ .
(٤) الإتقان جـ١ / ١٠٢، و يصنف بعضهم هذا النوع ضمن القراءات "الموضوعة"

الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] بصيغة الماضي في "ملك" ونصب "يوم[١]"، و الشاذ بهذا المعنى هو ما نص عليه علماء الأصول والفقه كما سبقت الإشارة إليه.

ويرى أبو عمرو بن الصلاح (من أئمة القرن السّابع) أن "القراءة الشاذة ما نُقل قرآنا من غير تواتر واستفاضة متلقاة بالقبول من الأئمة، كما اشتمل عليه المحتسب لابن جني وغيره[٢]". وهو ما يفهم كذلك من قول ابن الجزري في أحد آرائه من أن القراءة الشاذة هي "مما كان أُذن في قراءته ولم يتحقق إنزاله، وأن الناس كانوا مخيّرين فيها في الصدر الأول ثم اجتمعت الأمة على تركها للمصلحة.[٣]"

وإنا لنجد ابن الجزري نفسه يصرح - في قول آخر - أن الشاذّ هو الذي خالف رسم المصحف؛ قال بعد ذكره لجملة من قراءات الصحابة التي لم تطابق رسم المصحف المجمع عليه: "فهذه القراءات تسمى اليوم شاذة لكونها شذّت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحا فلا تجوز القراءة بها لافي صلاة ولافي غيرها[٤]."

والذي نميل إليه عدم تحديد شرط دون الشرطين الآخرين ؛ فالقراءة التي لم يصح سندها فلم تتواتر ولم تشتهر فلم يتحقق من إنزالها، كذلك القراءة التي خالفت الرسم المجمع عليه، وأيضا التي خالفت العربية، لا غرابة في وصف ذلك كله بالشذوذ، ولكن أنْ تَخص القراءة التي اتصفت بإحدى هذه الصفات دون غيرها هو الذي يبدو غريبا بعض الشيء، ولكن هذه الغرابة تزول إذا أدركنا أن معظم ما يوقف عنده في باب الشاذ من القراءة هو مما خالف رسم المصحف المجمع عليه من حروف الصحابة والتابعين، وهو جامع لتلك الصفات معا في جزء منه، ومتصف بإحداها فقط في جزء آخر منه. والذي يظهر من خلال استقراء لأمثلته أن الغالب فيه هو ما خالف الرسم

---

(١) انظر: القبس الجامع لقراءة نافع، ص٢٣ . (٢) منجد المقرئين، ص٩٩ .
(٣) نفسه، ص ١١٥ .
(٤) منجد المقرئين، ص ٩٦ وانظر: النشر جـ١ / ١١، والإتقان جـ١ / ١٠٠ .

وصح سنده ووافق العربية، وهو الذي عرف في تقسيم علماء الأصول والفقه بـ"الآحاد"، وهو الذي يميل كثير من الدارسين المحدثين إلى تشذيذه[١].

وهناك مقياس آخر يلجأ إليه بعض علماء القراءات والدارسين المحدثين للفرق بين الصحيح و الشّاذ منها، ذلك هو المقياس "العددي"، فابن مجاهد ـ وإن لم يصرّح بالشاذّ من القراءات ـ لايبعد أن يكون مشذذا لما وراء اختياره، وهم السّبعة؛ وقد أحال على ذلك الدكتور شوقي ضيف فقال : "إن ابن مجاهد حين اختار السبعة لم يسقط رواية مَنْ سواهم، بل دعاها شاذة.[٢]" ويصرح غيره بأن القراءة الشاذة عنده لا تعدو أن تكون تلك التي خرجت على مايرويه أحد الراويّيْن اللذين ذكرهما لكل قارئ إمام[٣].

ومعلوم أن ابن مجاهد كان قد ألف كتابا آخر بعد فراغه من كتاب "السبّعة" خصصه لما شذ من القراءة، وكان المصدر الأول الذي اعتمده ابن جني في كتابة "المحتسب"[٤]، وقراءاته تنسب إلى غير السّبعة.

وذكر السيوطي فيما نقله عن الشيخ تقي الدين السبكي (من علماء القرن الثامن) أنه "تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بالقراءات السبع ولاتجوز بالشاذ[٥]" وهو ما يوهم أن غير السبع المشهورة من الشواذ[٦]

أما ابنه أبو نصر فيرى أن ما وراء العشرة هو الشاذ ؛ قال ابن الجزري : "وقال شيخنا قاضي القضاة أبو نصر عبد الوهاب بن السبكي في كتابه (جمع الجوامع في الأصول) : ولاتجوز القراءة بالشاذ، والصحيح أن ما وراء العشرة فهو شاذ[٧]..."

---

(١) من ذلك ما نجده عند الدكتور عبده الراجحي. انظر اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص٨٧ و٩١ .

(٢) مقدمة كتاب السبعة، ص ٢٢ . (٣) انظر : القراءات الشاذة، ص٩٣ .

(٤) نص ابن جني على ذلك صراحة، انظر : المحتسب جـ١ / ٣٥ .

(٥) أنظر : الإتقان جـ١ /١٠٧ . (٦) انظر : الإتقان جـ١ /١٠٧ .

(٧) منجد المقرئين، ص٩٥ .

ويميل كثير من الدارسين المحدثين والمتهمين بالقراءات بصورة عامة إلى مقياس ابن السبكي وخلفه ابن الجزري فيحكمون على أن مازاد على العشرة شاذ.[1]

ويلحق بالقراءة الشاذة في عرف علماء القراءات "القراءة بالمعنى" أو المرادف، فهي عند بعضهم ليست مما خالف رسم المصحف فحسب بل قد تعدّت ذلك بكثير؛ فهذا أبو عمرو بن الصلاح يرى أنها قد جاوزت القراءات الشاذة درجة[2]، وهو رأي ابن الحاجب كذلك حيث قال: "وأما تبديل آتنا بأعطنا، وسوّلت بزيّنت، ونحو ذلك، فليس هذا من الشواذ، وهو أشد تحريما، والتأديب عليه أبلغ، والمنع منه أوجب[3]."

ومن أمثلتها غير ما ذكر ابن الحاجب قراءة أبيّ بن كعب "أمهلونا" و"أخرونا" و"أرقبونا" بدل "انظرونا" من قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا﴾ [الحديد: ١٣] وقراءته كذلك "مروا فيه" و"سعوا فيه" بدل ﴿مَّشَوْا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠]

كذلك "القراءة المدرجة" التي زيدت عند بعض الصحابة على وجه التوضيح، كقراءة ابن عباس ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ [في موسم الحج]﴾ [البقرة: ١٩٨] بزيادة عبارة "في مواسم الحج"، وقراءة سعد بن أبي وقاص ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ [من أم]﴾ [النساء: ١٢] بزيادة عبارة "من أم".

وأكثر بعدا من هذين النوعين "القراءة الموضوعة" التي لا يُعرف لها قائل حقيقي، كقراءات الخزافي التي نسبها لأبي حنيفة، وقد وصف ابن الجزري هذا النوع

---

(١) انظر مثلا:

أ – عبد الفتاح القاضي، في كتاب: القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب - دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة أولى ١٩٨١، ص٦.

ب – خالد عبد الرحمن العك، في كتاب: تاريخ توثيق نص القرآن الكريم، ص١٠٥-١٠٨

جـ – ابن الخطيب، في كتاب: الفرقان، ص ١١٣.

(٢) انظر: منجد المقرئين، ص ٩٩. (٣) منجد المقرئين، ص ١٠٠.

بالمكذوب فقال : "وأما ما وافق المعنى والرسم أو أحدهما من غير نقل فلا تسمى شاذة، بل مكذوبة يُكفّر معتمدها[١]."

وهذه القراءة الموضوعة المكذوبة هي و"القراءة بالرأي" أو "القراءة بالقياس المطلق" في درجة واحدة لكون هذا النوع الأخير، أي القراءة بالرأي، ليس له أصل في القراءة يُرجع إليه، ولاركن في الأداء يُعتمد عليه[٢]، حاله حال الموضوعة فهي لا أصل لها[٣]، إن هذه الأنواع الأربعة قد فارقت نص القرآن المتواتر والصحيح المشهور المجمع عليه، وكذا المسند المختلف فيه، ومع ذلك عد المتمسكون والمذيعون لها من أهل الشواذ.

والذي نراه أن القراءة إذا جاوزت حد التواتر والشهرة فالأحسن عدم تسميتها قراءة، فإن هي جاوزت حد السند وموافقة الرسم فأولى لها أن تطمس وألا يشار إليها في موضوع القراءات بتاتا. وقد وجدنا بعض العلماء والدارسين يؤكدون على ذلك، منهم أبو جعفر النحاس الذي وصف قراءة أبي بن كعب " وإذا الموءودة سألت " بصيغة البناء للمعلوم بأنها ليست قراءة[٤].

كذلك ابن الجزري الذي يرى في القراءة بالقياس أنّ ذلك "رَدُّهُ أحق ومنعه أشد ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر[٥]".

ويرى آخر "أن القراءة التي لاتقبل لعدم تواترها لايطلق عليها لفظ قراءة[٦]".

رابعاً : ممن اشتهر بالشواذ

١ ـ ابن شَنَبُوذ : محمد بن أحمد بن أيوب، أبو الحسن البغدادي (ت٣٢٨هـ). هو أشهر مَنْ عرف مِنْ أهل الشواذ. قيل إنه تخيّر لنفسه حروفا من شواذ القراءات

---

(١) منجد المقرئين، ص ٩٧ (٢) انظر : منجد المقرئين، ص ٩٧، والنشر ١ / ١٧ .
(٣) انظر : أثر القراءات في الفقه الإسلامي، ص٨٩ . (٤) انظر : إعراب القرآن ج٢ / ١٨٧ .
(٥) النشر جـ١ / ١٧ وانظر : الإتقان جـ١ / ١٠١ .
(٦) أثر القراءات في الفقه الإسلامي، ص٧٧ .

التي تخالف رسم المصحف رواها عن مصحف أبيّ بن كعب ومصحف ابن مسعود وغيرهما[1]، وكان يقرأ بها في المحراب مخالفا بذلك جمهور القراء، وهذه الحروف هي :

١- "إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فامضوا إلى ذكر الله" بدلاً من ﴿فَاسْعَوْا﴾ [الجمعة: ٩].

٢- ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ [صالحة] غَصْبًا﴾ [الكهف : ٧٩] بزيادة "صالحة".

٣- "كالصوف المنفوش" بدلا من ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ﴾ [القارعة : ٥].

٤- ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ [وقد] وَتَبَّ﴾ [المسد : ١] بزيادة "وقد".

٥- "فاليوم ننجيك بِبَدَيْك لتكون لمن خلفك آية" بدلاً من ﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يونس : ٩٢]

٦- "وتجعلون شكركم أنكم تكذبون" بدلا من ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ [الواقعة:٨٢].

٧- "والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى والذكر والأنثى" بحذف ﴿وَمَا خَلَقَ﴾ [الليل: ٣].

٨- "إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض و فساد عريض" بدلا من ﴿وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [الأنفال : ٧٣].

٩- "فقد كذّب الكافرون فسوف يكون لزاما" بدلا من ﴿فَقَدْ كَذَّبْتُمْ﴾ [الفرقان: ٧٧].

١٠- "فلمّا خرّ تَيَقّنت الإنس أنّ الجنّ لو كانوا يعلمون الغيب مالبثوا حَوْلاً في العذاب المهين" بدلا من ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ [سبأ: ٤].

---

(١) انظر : معرفة القراء الكبار جـ١ / ٢٧٧

وهذه الحروف منسوبة لابن مسعود، ما عدا رقم(٦) و(٩) فهما لابن عباس، ورقم (٨) لأبيّ بن كعب[١].

وإذا تأملت هذه الحروف الشاذة وجدت أن : الأول والثالث والثامن قراءة بالمعنى أو المرادف، مخالفة لرسم المصحف العثماني المجمع عليه، وأن الثاني والرابع قراءة مدرجة، مخالفة لرسم المصحف العثماني أيضا، وأن الخامس والسادس قراءة بالرأي، أولاهما موافقة للرسم والأخرى مخالفة له، وأن السابع والتاسع والعاشر قراءة مخالفة للرسم دالة على معنى القراءة الصحيحة المشهورة.

وقد استُتيب ابن شنبوذ بسبب قراءته بهذه الحروف الشاذة، وأذعن بالرجوع والتوبة فلم يفعل إلا بعد أن جُرّد من ثيابه وضُرب على قفاه ضربًا شديدا[٢].

٢ ـ **ابن مِقْسَم العَطّار**: محمد بن الحسن، أبو بكر البغدادي المقرئ النحوي (ت ٣٥٤هـ[٣])، ما ذكر ابن شنبوذ في أمر القراءة الشاذة إلا وذكر ردفا له ؛ قال أبو عمرو الداني : "وكان قد سلك مذهب ابن شنبوذ الذي أُنكر عليه فحمل[٤] الناس عليه لذلك[٥]."

نسب إليه أنه زعم "أن كل من صحّ عنده وجه في العربية لحرف من القرآن يوافق خط المصحف فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها.[٦]" وقيل فيه لذلك : إنه كان "يتخيّر القراءات من جهة والبحث والاستخراج بالآراء دون الاعتصام والتمسك بالأثر[٧]".

---

(١) انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص ٨٧ .

(٢) انظر: الجمع الصوتي ص٢٢٩ .

(٣) اختلف في سنة وفاته، من ذلك أن ابن النديم ذكر أن وفاته كانت سنة٣٣٢هـ، والأرجح ما أثبتناه (٣٥٤هـ)، انظر: معرفة القراء الكبار ١ / ٣٠٩ .

(٤) حمل الناس عليه : خانوه ولم يطيعوه. انظر: لسان العرب ٢ / ١٠٠١ مادة "حمل".

(٥) معرفة القراء الكبار ١ / ٣٠٧ . (٦) معرفة القراء الكبار١ / ٣٠٨، وانظر : النشر ١ / ١٧ .

(٧) معرفة القراء الكبار ١ / ٣٠٨

ومن الأمثلة التي تروى أنه قرأ بها كلمة "نجَيًّا[1]" من قوله تعالى ﴿ **فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا** ﴾ [يوسف : ٨٠] قرأها "نُجُبًا"[2]، وقد قيل : إنّ له كثيراً من هذا الجنس من تصحيف الكلمة واستخراج وجه بعيد لها مع كونها لم يقرأ بها أحدٌ[3].

ولئن كان ابن شنبوذ يعتمد على السند ويعتد به في معظم حروفه التي قرأ بها، وإن خالف المصحف كما ظهر ذلك، فإن ابن مقسم كان ينحو منحى مخالفا له فيعتمد على المصحف ويخالف النقل أوالأثر[4]، ولذلك عُقد له مجلس فأذعن بالتوبة في حضرة الفقهاء والقراء كما أذعن ابن شنبوذ[5].

٣ ـ ابن محيصن : محمد بن عبد الرحمن[6] المكي (ت ١٢٣هـ).

قال الذهبي : "قارئ أهل مكة مع ابن كثير وحميد الأعرج [بن قيس[7]]" وقال إن له رواية شاذة في كتاب "المبهّج" وغيره، و المبهج كتاب لسبط الخياط في القراءات السبع[8].

وقيل : إن له اختيار على مذهب العربية خرج به عن إجماع أهل بلده فيه ماينكر، وإن سنده غريب[9]. ولعله لا يختلف مذهبه هذا كثيرا عن مذهب ابن مقسم في اجتهاده وأخذه بالقياس المطلق في استخراج قراءات لا أثر لها، من ذلك قراءته في قوله تعالى ﴿ **وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ** ﴾ [يس: ١٠]

---

(١) نجيّا : حال، من المناجاة، "خلصوا نجيًّا" اي خلا بعضهم إلى بعض يتناجون لا يختلط بهم غيرهم.

(٢) النّجب : جمع النجيب، وهو الكريم الحسيب. انظر : لسان العرب ٦ / ٤٣٤٢ مادة "نجب".

(٣) انظر : مقدمة كتاب السبعة في القراءات، ص ١٩ .

(٤) انظر القراءات و اللهجات، ص ٥٧ .

(٥) انظر : معرفة القراء الكبار ١ / ٣٠٨، والنشر ١ / ١٧ .

(٦) اختلف في اسمه، والأرجح ما ذكرناه، انظر : معرفة القراء الكبار ١ / ٩٨، ٩٩ .

(٧) معرفة القراء الكبار ١ / ٩٨ .

(٨) انظر : معرفة القراء الكبار ١ / ٩٩ .

(٩) انظر : الجمع الصوتي ص٢٢٦، والقراءات واللهجات ص ٥٧ .

بهمزة واحدة في "أأنذرتهم" التي حملها ابن مجاهد على الخبر وتعقبه فيها ابن جني بأنه "حذف همزة تخفيفا وهو يريدها،[1]" أي أنه حذف همزة الاستفهام مع إرادته لها، ومن ذلك أيضا ذهابه إلى تضعيف نون "أنّ" ونصب "الحمد" من قوله تعالى ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [يونس : ١٠] وقراءة العامة بتخفيف نون " أن" ورفع "الحمد". وقراءته ﴿هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ * فَاطَّلَعَ﴾ [الصافات : ٥٤ ، ٥٥] بالتخفيف في "مطلعون" أي بإسكان الطاء، ونسبة "فاطلع" إلى المتكلم المفرد : بهمزة قطع وكسر اللام و ضم العين، وقراءة العامة بنسبة الفعل إلى المفرد الغائب : بهمزة وصل وفتح اللام والعين.

٤ ـ **عيسى بن عمر الثقفي** : النحوي البصري (ت ١٤٩هـ). وصفه أبو عبيد القاسم ابن سلام بقوله : "وكان عالمًا بالنحو غير أنه كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية يفارق قراءة عامة القراء، و يستنكره الناس، وكان الغالب عليه حُبُّ النصب إذا وجد لذلك سبيلا.[2]" ومما روي له في ذلك :

﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد : ٤] بنصب "حمالة" على الذم.

﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ [النور: ٢] بالنصب مفعولا به لفعل محذوف.

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة : ٣٨] بالنصب مفعولا به لفعل محذوف أيضا.

﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود : ٧٨] بنصب "أطهر حالا مفصولة بـ "هن"[3].

﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١] بنصب "سورة" مفعولا به لفعل محذوف تقديره: أنزلنا أو أتل أو تأمل، ونحو ذلك[4].

---

(١) المحتسب ٢/٢٠٥ .
(٢) القراءات واللهجات ص ٥٨ .
(٣) انظر : المحتسب ٢/٩٩ .
(٤) انظر : المحتسب ٢/٣٠٧ .

﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [الواقعة : ٣] بالنصب في الاثنين حالا، وقراءة العامة بالرفع خبرا لمبتدأ محذوف تقديره "هي" يعود على "الواقعة"(١).

﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ﴾ [طه : ٥٩] بنصب "يومَ" على الظرف، وقراءة العامة بالرفع(٢).

﴿لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ، سَلَامٌ قَوْلاً مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ بنصب "سلام" على الحال، وقراءة العامة ﴿سَلَامٌ قَوْلاً﴾ [يس : ١] برفع "سلام" خبراً لمبتدأ محذوف تقديره "هي"(٣) يعود على الجنة.

ومنه أيضا:

﴿يسَ﴾ [يس: ١] و ﴿صادَ﴾ [ص : ١] و﴿قافَ﴾ [ق : ١] كله مفتوح الآخر إما هروبا من التقاء الساكنين(٤) أو هو نصب كما ذهب إلى ذلك الزمخشري(٥) ولا توجد قراءة نصب من هذه المذكورة ضمن السبع ما عدا الحرف الأول منها (حَمّالَةَ) فقد قرأ فيه بالنصب عاصم وحده، وقرأ بقية السّبعة بالرفع(٦).

وقد وجدنا الثقفي يناقض مذهبه العام أحيانا فيقرأ بالرفع مخالفا العامة التي قرأت بالنصب، من ذلك قراءته : ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ [الكهف : ٥] برفع "كلمة" على الفاعلية، وقراءة العامة بالنصب ـ الذي يميل إليه هو ـ على التمييز(٧).

﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [النساء : ١٦٢] قرأها "و المقيمون" بالرفع عطفا على مرفوع قبلها مخالفًا بذلك العامة في قراءتها ذلك بالنصب مجاراة لرسم المصحف المتفق عليه، أي : يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمن الصلاة(٨).

---

(١) انظر : المحتسب ٢/٣٠٧ .
(٢) انظر : المحتسب ٢/٥٣ .
(٣) انظر : المحتسب ٢/٢١٥ .
(٤) وهو قول ابن جني، انظر: المحتسَب : ٢/٢٠٣، ٢٣٠، ٢٨١ . وانظر : الكشاف ٤/٣، ٧٠ .
(٥) انظر : الكشاف ٤/ ٣ و ٧٠ .
(٦) انظر : كتاب السبعة في القراءات ص ٧٠٠ .
(٧) انظر : المحتسب ٢/٢٤ .
(٨) انظر : المحتسب ١/٢٠٤ .

وقد أورد ابن النديم في "الفهرست" أسماء كثيرة لقراء الشواذ في الأمصار الإسلامية، وعنده أن الشاذ من القراءات هو ماعدا السبع بدليل أنه عدّ تتمة العشرة ضمن أهل الشواذ، وهم : أبو جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي البصري، وخلف البزار البغدادي كما ذكر ضمنهم من تتمة الأربعة عشر : ابن محيصن المكي والأعمش الكوفي[1].

وبعد، فإننا ندعي بعد بلوغنا هذا الحد أننا قد أحطنا بالقراءات القرآنية في جانبها العام ـ والكمال لله ـ فكشفنا عن كثير من الأسرار فيها، وأجبنا على كثير من الأسئلة التي هي روافد لسؤال كبير طرح حول سبب تعدد القراءات القرآنية وإننا نطمع أن يكون ما قدّمناه من جهد حول العلل العامة للقراءات شافعا لنا بأن ننتقل الآن مطمئنين للبحث في عللها اللغوية الصوتية الخاصة، وهو الباب الثاني من هذا البحث.

(١) انظر: الفهرست ص ١٥٠-١٦٢ .